

كما ورد الرد إيماءً بالرأس، وذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه: (فأومأ برأسه)، وفي رواية: (فقال برأسه؛ يعني: الردّ) <sup>(١)</sup>. وفي ثبوت هذه الصفة نظر، لضعف الحديث، والأولى الاختصار على الصفتين الأوليين.

قال الشوكاني: (ويجمع بين الروايات أنه صلى الله عليه وسلم فعل هذا مرة، وهذا مرة، فيكون جميع ذلك جائزاً) <sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



(١) أخرجه البيهقي (٢/ ٢٦٠) من رواية محمد بن الصلت التّوّزي، وقد تفرد به، قاله البيهقي، وقال الحافظ في «التقريب»: (صدوق يهم).

(٢) «نيل الأوطار» (٢/ ٣٧١).

## الحكم السادس

### صلاة تحية المسجد

ومن آداب حضور المساجد - وهي بيوت الله تعالى وأمكنة عبادته - أن يصلي الداخل ركعتين، تعظيمًا لله تعالى، وإكرامًا لموضع العبادة. وهذه الصلاة هي تحية المسجد؛ لأن الداخل يبتدئ بهما، كما يبتدئ الداخل على القوم بالتحية.

وقد دلَّ على مشروعية تحية المسجد حديثُ أبي قتادة السُّلَمي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين». وفي رواية: «فليركع ركعتين قبل أن يجلس» <sup>(١)</sup>.

ويتعلَّق بتحية المسجد مسائل مهمَّةٌ أُبينها - بتوفيق الله تعالى - كما يلي:

#### المسألة الأولى: حكم تحية المسجد:

جمهور العلماء على أنَّ تحية المسجد من السنن المندوب إليها وليست واجبةً. قال الحافظ ابن حجر: (اتفق أئمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للندب) <sup>(٢)</sup>. وقال ابن دقيق العيد: (وجمهور العلماء على عدم الوجوب لهما) <sup>(٣)</sup>. وقال النووي: (إنه إجماع المسلمين) <sup>(٤)</sup>. ولكن نقل الإجماع فيه نظرًا، فقد نقل ابن بَطَّال عن أهل الظاهر قولهم بالوجوب <sup>(٥)</sup>. وحكى ذلك القاضي عياض عن داود وأصحابه <sup>(٦)</sup>، والذي صرَّح به ابن حزم خلافه <sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٣)، ومسلم (٧١٤).

(٢) «فتح الباري» (٥٣٧/١). (٣) «إحكام الأحكام» (٤٦٧/٢).

(٤) «شرح مسلم» (٢٣٣/٥).

(٥) «شرح ابن بَطَّال على صحيح البخاري» (٩٣/٢).

(٦) «شرح القاضي عياض على صحيح مسلم» (٤٩/٣).

(٧) «المحلى» (٣٢١/٢).

## وعُمدة الجمهور في عدم الوجوب:

١ - حديث عبد الله بن بُسرٍ رضي الله عنه قال: جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجلس، فقد أذيت» وفي رواية: «وآنيت»<sup>(١)</sup>؛ أي: أبطأت وتأخرت.

ووجه الدلالة: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمره بالجلوس، ولم يأمره بتحية المسجد، فدلّ على أنها غير واجبة.

٢ - حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه في قصة الأعرابي - وهو ضمام ابن ثعلبة - لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يجب عليه من الصلاة، فأجابه صلى الله عليه وسلم: الصلوات الخمس، فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»<sup>(٢)</sup>.

ومن قال بالوجوب استدللّ بما يلي:

١ - حديث أبي قتادة المذكور، وقد ورد بلفظ الأمر «فليركع ركعتين»، ولفظ النهي «فلا يجلس»، والأمر عند الإطلاق للوجوب، والنهي عند الإطلاق للتحريم؛ وحديث طلحة رضي الله عنه في قصة الأعرابي لا يصلح أن يكون صارفاً، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ - حديث جابر رضي الله عنه قال: دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب، فقال: «أصلّيت؟» قال: لا. قال: «فصلّ ركعتين». والرجل هو: سُلَيْكُ الْعُظْفَانِي، كما وقع مسمّى عند مسلم<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر سُلَيْكاً بتحية المسجد بعدما جلس، وقطع الخطبة لأجل سؤاله وأمره بالصلاة. وهذا من مؤكدات الإيجاب. ولو سقطت التحية في حال، لكان هذا الحال أولى بها؛ فإنه

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٧/٣)، والنسائي (١٠٣/٣)، وأحمد (١٨٨/٤). والزيادة له، وابن خزيمة (١٥٦/٣)، والحديث إسناده حسن، وله شواهد.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١).

(٣) أخرجه البخاري (٩٣٠)، ومسلم (٨٧٥).

مأمور باستماع الخطبة، فلما ترك لها استماع الخطبة دلّ على تأكدها.

وقد أجاب القائلون بالوجوب عن أدلة الأولين بما يلي:

١ - أما حديث «اجلس فقد أذيت»، فلا دلالة فيه صريحة على عدم الوجوب؛ لاحتمال أن المراد «اجلس»؛ أي: لا تتخَطَّ. ولم يقصد ترك التحية. أو أن المراد: اجلس بشرط الجلوس المفهوم من قوله: «فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»، ولاحتمال أن يكون هذا الصحابي صلى التحية في جانب من المسجد قبل وقوع التخطي منه، أو أنه كان ذلك قبل الأمر بها والنهي عن تركها، وإذا وُجد الاحتمال بطل الاستدلال، لا سيما والحديث مُعَارَضٌ بمثل حديث جابر رضي الله عنه في قصة سُلَيْكٍ وحديث أبي قتادة، ودالتهما أصرح <sup>(١)</sup>.

٢ - وأما حديث طلحة رضي الله عنه في قصة الأعرابي، فعنه ثلاثة أجوبة:

١ - أن التعاليم الواقعة في مبادئ الشريعة لا تصلح لصرف ما تجدد من الأوامر عن الوجوب؛ لأن الشريعة كانت شيئاً فشيئاً، وإلا لزم على ذلك أن واجبات الشريعة هي ما ذُكِرَ في حديث طلحة في قصة ضَمَامِ بْنِ ثعلبة من الشهادتين والصوم والحج والزكاة، وعلى ما قُرِّرَ يكون قوله: «إلا أن تطوع» حصراً باعتبار وقت السؤال، ولم يقل: إنه لا يجب عليه ما يوجبه الله على عباده بعد ذلك، بل ما أوجبه الله وجب. ولا ريب أن واجبات الشريعة قد بلغت أضعاف أضعاف تلك الأمور.

٢ - أن قوله: «إلا أن تطوع» ينفي وجوب الواجبات ابتداءً،

لا الواجبات بأسباب يختار المكلف فعلها، كتحية المسجد مثلاً.

٣ - أن جماعة من المتمسكين بحديث طلحة في صرف الأمر عن الوجوب في حديث أبي قتادة قالوا بوجوب صلوات خارجة عن الخمس، كالجنازة وركعتي الطواف والعيدين. فما أجابوا به عن إيجاب هذه

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/٤٠٩).



الصلوات هو جوابُ الموجبين لتحية المسجد، والله أعلم<sup>(١)</sup>.  
قال ابن دقيق العيد على حديث أبي قتادة: (ولا شك أن ظاهر الأمرِ الوجوبُ وظاهر النهي التحريمُ، ومن أزالهما عن الظاهر، فهو محتاج إلى دليل)<sup>(٢)</sup>.

وقال الصنعاني في حاشيته على شرح ابن دقيق العيد: (أقول: هذا هو الصواب، وإيجابها هو الجاري على مقتضى الأوامر والنواهي)<sup>(٣)</sup>.

وقال الشوكاني: (إذا عرفت هذا - أي: ما ذُكر من الأجوبة - لاح لك أن الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب)<sup>(٤)</sup>.  
والحق أن القول بالوجوب قوي؛ لقوة مأخذه؛ ولأن سبب الوجوب هو دخول المسجد، فلا معارضة بين هذا وبين ما يدل على أن ما عدا الصلوات الخمس تطوعٌ، لكن إن قيل: بأن تحية المسجد من السنن المؤكدة ما كان ذلك بعيداً، والعلم عند الله تعالى.

### المسألة الثانية: تحية المسجد وقت النهي:

اختلف العلماء في صلاة تحية المسجد وقت النهي، كأن يدخل بعد الفجر أو بعد صلاة العصر، على قولين:

**الأول:** تُصَلَّى تحية المسجد وقت النهي، وهذا هو الأصح عند الشافعية، ورواية في مذهب الإمام أحمد، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، رحم الله الجميع. وقد بسط ابن تيمية رحمته الله أدلة هذا القول، وأيده بما لا مزيد عليه<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** لا تُصَلَّى في وقت النهي، وهو مذهب الحنفية

(١) انظر: «نيل الأوطار» (٧٩/٣). (٢) «إحكام الأحكام» (٤/٤٦٨).

(٣) «حاشية الصنعاني» (٤/٤٦٨). (٤) «نيل الأوطار» (٣/٧٩).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/١٧٨ - ١٩٩، ٢١٠ - ٢١٧).

والمالكية، ورواية عن الإمام أحمد<sup>(١)</sup>.

**وسبب الخلاف:** هو تعارض العمومين؛ عموم أحاديث تحية المسجد، وفيه أمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل، وعموم أحاديث النهي عن الصلاة في أوقات النهي، كقوله ﷺ: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»<sup>(٢)</sup>، وهذا عام في كل صلاة كما يفيد النفي بـ(لا) التي لنفي الجنس، فتدخل تحية المسجد في هذا العموم المنفي.

فذهب الأولون إلى تخصيص عموم حديث: «لا صلاة بعد الصبح...» إلخ بحديث تحية المسجد، فأخرجوها من عموم هذا الحديث، فتصلّى في أوقات النهي، وذلك لأن حديث «لا صلاة» قد ثبت تخصيصه بغير تحية المسجد، ومن ذلك: قضاء الفوائت؛ لحديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاةً فليصل إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك - أيضاً - إعادة الجماعة؛ لحديث يزيد بن الأسود رضي الله عنه قال: شهدت مع النبي ﷺ حجّته، فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف، فلمّا قضى صلاته انحرف، فإذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصلّيا. فقال: «عليّ بهما»، فجاء بهما ترعدّ فرائضهما، فقال: «ما منعكما أن تصلّيا معنا؟» فقالا: يا رسول الله صلينا في رحالنا، قال: «فلا تفعلّا، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد الجماعة، فصلّيا معهم، فإنها لكما نافلة»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الإنصاف» (٢/٢٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٥٧٥)، والترمذي (٢١٩)، والنسائي (١١٢/٢)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». والفرائض بالصاد: جمع فريضة، وهي اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها. قاله في «النهاية» (٣/٤٣١).

فهذا صريح في جواز إعادة الجماعة لمن دخل مسجداً بعد أن صَلَّى الفجر ووجد أهله يصلُّون، وهو وقت نهْيٍ.

ومن ذلك - أيضاً - : ركعتا الطواف، لحديث جبير بن مطعم رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد منافٍ، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصَلَّى أية ساعةٍ شاء من ليل أو نهار» <sup>(١)</sup>.

فهذه الأحاديث وغيرها مخصَّصةٌ لعموم حديث «لا صلاة»، وحديث تحية المسجد عامٌّ محفوظ لم يدخله التخصيص، وأحاديث النهي ليس فيها حديث واحدٌ عامٌّ باقٍ على عمومته، بل كُلُّها مخصصة، والعامُّ الذي لم يدخله التخصيص مقدَّمٌ على العامِّ الذي دخله التخصيص <sup>(٢)</sup>.

ومما يؤيد إخراج تحية المسجد من عموم النهي غير ما ذُكر: أن النبي ﷺ أمر بتحية المسجد حال الخطبة، كما سيأتي إن شاء الله. والنهي عن الصلاة في وقت الخطبة أشدُّ؛ لأن السامع منهْيٌ عن كل ما يشغله عن الاستماع حتى الصلاة، حيث أمر الشرع بتخفيفها، فإذا فُعلت تحية المسجد وقت الخطبة ففعلها في سائر الأوقات أولى <sup>(٣)</sup>.

ثم إن تحية المسجد كغيرها من ذوات الأسباب تفوت إذا أُخِّرَتْ عن وقت النهي ويُحرَّم المصلي ثوابها، وهذا بخلاف النفل المطلق، فإنه إذا مُنِع منه المكلف وقت النهي ففي غيره من الأوقات متَّسعٌ لفعله، فلا تضيق عليه ولا حرمان، بل قد يكون في المنع من الصلاة في بعض الأوقات مصلحة للمكلف من إجمام نفسه وإقبالها

(١) أخرجه الترمذي (٨٦٨)، والنسائي (٢٨٤/١)، وأحمد (٢٧/٢٩٧)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/١٨٥، ١٩٥)، و«إعلام الموقعين» (٢/٣٢٢).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/١٩٢، ١٩٣).

على فعل الطاعة بنشاط، وهذا أمر ملحوظ<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا، فتَحْمَلُ أحاديثُ النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة على ما لا سببَ له؛ كالتَّغْلُ المطلق، ويُخَصُّ منها ما له سببٌ؛ كتحية المسجد. وهذا هو الرأي المختار - إن شاء الله - وبه تجتمع الأدلة، ويعمل بها كلها<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

### المسألة الثالثة: لا صلاة إذا أقيمت الصلاة:

اعلم أن النافلة لا تُشْرَعُ إذا دخل المسجد والإمام في الفريضة، أو قد شرع المؤذن في الإقامة، أو دخل والصلاة ستقام، فلا تُصَلِّي تحية المسجد في هذه الحالات؛ وذلك لعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»<sup>(٣)</sup>. وعند ابن حبان: «إذا أخذ المؤذن في الإقامة»<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: (الحكمة فيه أن يتفرَّغ للفريضة من أولها، فيشرع فيها عَقَبَ شروع الإمام، والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة)<sup>(٥)</sup>.

وقال القاضي عياض: (وفيه حكمة أخرى: وهو النهي عن الاختلاف على الأئمة)<sup>(٦)</sup>.

قال العراقي: (إن قوله: «فلا صلاة» يحتمل أن يراد: فلا يشرع حينئذٍ في صلاة عند إقامة الصلاة، ويحتمل أن يراد: فلا يشتغل بصلاة

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/١٨٧، ١٩٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥٩/٢)، وتعليق الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله عليه.

(٣) أخرجه مسلم (٧١٠).

(٤) «صحيح ابن حبان» (٥٦٥/٥)، ورجال إسناده ثقات.

(٥) «شرح النووي على مسلم» (٢٣٠/٥).

(٦) «شرح صحيح مسلم» للقاضي عياض (٤٦/٣).

وإن كان قد شرع فيها قبل الإقامة، بل يقطعها المصلي؛ لإدراك فضيلة التحرم، أو أنها تبطل بنفسها وإن لم يقطعها المصلي، يحتمل كلا من الأمرين<sup>(١)</sup>.

واعلم أنه لا فرق في منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة بين الراتبة أو غيرها، كما أنه لا فرق بين ركعتي الفجر أو غيرها، وما يتوهمه بعض الناس من جواز ركعتي الفجر ولو كان الإمام في المكتوبة؛ بحجة طول القراءة، وأنه يتمكن من أدائها قبل الركوع، فهذا غير صحيح، وصلاته باطلة؛ لعموم قوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(٢)</sup>. وأداء ركعتين والصلاة قد أقيمت ليس عليه أمر الرسول ﷺ فيكون مردوداً على صاحبه، وما كان مردوداً على صاحبه فهو فاسد، كيف وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك كما تقدم، فيكون أشدّ رداً.

وأما ما ورد من زيادة: (فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الصبح)، فهي - كما قال البيهقي -: (هذه الزيادة لا أصل لها)؛ وذلك لأن في إسنادها حجاج بن نصير الفساطيطي، وعبد بن كثير الثقفي. قال البيهقي: (وهما ضعيفان). وفي التقريب: أن الأول ضعيف، والثاني متروك<sup>(٣)</sup>.

لكن إذا أقيمت الصلاة وهو في تحية المسجد، أو في راتبة، فهل يقطعها؟ ثلاثة أقوال:

**الأول:** أنه يقطعها؛ لعموم «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة». فإن الحديث عامٌ يشمل من شرع في النافلة بعد سماع الإقامة للفريضة، أو كان قد شرع في النافلة وسمع الإقامة بعد ذلك، وقد أخرج

(١) انظر: «نيل الأوطار» (٩٧/٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨)، وأخرجه البخاري تعليقاً في (البيوع)، وموصولاً في (الصلح). انظر: «فتح الباري» (٣٥٥/٤).

(٣) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٤٨٣/٢)، و«مجموع الفتاوى» (٢٦٤/٢٣)، و«إعلام الموقعين» (٣٥٦/٢).

ابن أبي شيبه عن بيان، قال: (كان قيس بن أبي حازم يؤمنا، فأقام المؤذن للصلاة وقد صلى ركعة، قال: فتركها، ثم تقدّم فصلى بنا) (١).

ولأجل أن يدرك الفريضة من أولها بإدراك تكبيرة الإحرام بعد تكبير الإمام، كما ذكر النووي سابقاً، والرسول ﷺ يقول: «إذا كبر فكبروا» (٢). وهذه الجملة تدلّ على أن تكبير المأموم يقع عقب تكبير الإمام، فلا يقارنه ولا يتقدم عليه، بدليل رواية أبي داود: «ولا تركعوا حتى يركع، ولا تسجدوا حتى يسجد».

**القول الثاني:** أنه لا يقطعها، بل يتمها. واستدل من قال بهذا بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

ووجه الدلالة: أن قَطَعَ النافلة وعدم إتمامها إبطالاً للمؤدّي، والآية تنهى عن إبطال الأعمال مطلقاً، فيدخل قطع النافلة في عمومها، قال الشوكاني: (والظاهر النهي عن كل سبب من الأسباب التي توصل إلى بطلان الأعمال كائناً ما كان، من غير تخصيص بنوع معين) (٣).

وأجابوا عن حديث أبي هريرة - المتقدم - بأن النهي متوجهٌ إلى الشروع في غير تلك المكتوبة. وأما إتمام المشروعة قبل الإقامة، فضروري لا اختياري، فلا يدخل في النهي المستفاد من الحديث، عملاً بعموم الآية.

**القول الثالث:** التفصيل: وهو أنه إذا كان في الركعة الثانية، فلا يقطعها، بل يتمها خفيفةً، وإن كان في الركعة الأولى فإنه يقطعها؛ لقوله ﷺ: «من أدرك ركعةً من الصلاة، فقد أدرك الصلاة» (٤).

(١) «المصنف» لابن أبي شيبه (٧٩/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٨)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس رضي الله عنه. وقد ورد اللفظ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٧).

(٣) «فتح القدير» (٤١/٥).

(٤) أخرجه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فمن صلى ركعة قبل الإقامة، فقد أدرك ركعةً من الصلاة سالمةً من المعارض الذي هو الإقامة، فيكون قد أدرك الصلاة بإدراكه الركعة فيتيممها خفيفةً، ومن كان في الركعة الأولى ولو في السجدة الثانية منها فإنه يقطعها؛ لأنه لم تتم له هذه الصلاة، ولم تخلص له، حيث لم يدرك منها ركعةً قبل النهي عن النافلة<sup>(١)</sup>.

يقول العلامة المباركفوري: (الراجح عندي: أن يقطع عند الإقامة إن بقيت عليه ركعة، فإن أقل الصلاة ركعة، وقد قال النبي ﷺ: «لا صلاة بعد الإقامة إلا المكتوبة»). فلا يجوز له أن يصلي ركعةً بعد الإقامة، وأما إذا أقيمت الصلاة وهو في السجدة أو التشهد، فلا بأس لو لم يقطعها؛ لأنه لا يصدق عليه أنه صلى صلاة؛ أي: ركعة بعد الإقامة...<sup>(٢)</sup>، واختار هذا الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٣)</sup>.

وأما الآية، فيجواب عنها بثلاثة أجوبة:

**الأول:** أنها عامّة والحديث خاص، والخاص يقضي على العام، ولا يخالفه، كما في الأصول، فيكون إبطال النافلة بإقامة الصلاة مخصصاً من عموم الآية بمقتضى الحديث.

**الثاني:** أن سياق الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] يدل - والله أعلم - على أن الإبطال إنما يكون بمعصية الله تعالى أو معصية رسوله ﷺ؛ لأن الآية أمرٌ بطاعة الله وطاعة رسوله، ونَهْيٌ عن المعصية المؤدية إلى إبطال الأعمال.

**الثالث:** أن قطع النافلة إذا أقيمت الفريضة لا معصية فيه، بل هو عين الطاعة للرسول ﷺ القائل: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة».

(١) «الشرح الممتع» (٢٣٨/٤)، «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٩٩/١٥).

(٢) «المرعاة شرح المشكاة» (٧١/٢). (٣) «الفتاوى» (٣٩٢/١١ - ٣٩٤).

قال ابن حزم: (فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾! قلنا: نعم، هذا حقٌّ وما هو أبطلها، ولو تعمّد إبطالها لكان مسيئًا. ولكن الله وَعَلَّمَ أبطلها عليه، كما تبطل بالحدث، وبمرور ما يبطل الصلاة مُرُورُهُ، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

وعلى القول بأنه يقطعها، فإنه لا يحتاج إلى تسليم - على أرجح الأقوال - بل يخرج منها ويلحق بالفريضة التي أقيمت؛ وذلك لأمرين: **الأول:** أن التسليم خاصٌ بالصلاة الكاملة؛ لحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله وَعَلَّمَ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** قوله وَعَلَّمَ: «إذا أحدث أحدكم في صلاته، فليأخذ بأنفه ثم لينصرف»<sup>(٣)</sup>. فأمره بالإنصراف، ولم يأمره بالسلام لوجود هذا العارض الذي قطع صلاته، وإقامة الفريضة عارضٌ تُقَطَّعُ النافلة لأجله، فلم تحصل النافلة الكاملة التي لا يكون الخروج منها إلا بالتسليم. والله أعلم.

### المسألة الرابعة: تحية المسجد الحرام:

اعلم أن داخل المسجد الحرام له حالتان:

- (١) «المحلى» (١١٢/٣).
  - (٢) أخرجه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، وقال الترمذي: «هذا الحديث أصحُّ شيء في هذا الباب وأحسن». وقال النووي: حديث حسن، والحديث له شواهد يرقى بها إلى درجة الصحة. انظر: «نصب الراية» (٣٠٨/١).
  - (٣) أخرجه أبو داود (١١١٤)، وابن ماجه (١٢٢٢)، وابن خزيمة (١٠١٨)، وابن حبان (١١/٦)، والدارقطني (١٥٧/١)، والحاكم (١٨٤/١)، وصححه على شرطهما، وسكت عنه الذهبي.
- \* والحديث له طرق، وقد اختلف في وصله وإرساله، كما ذكر أبو داود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٥٤/٢)، وانظر: معناه في «معالم السنن» (٢٤٨/١).



**الأولى:** أن يريد الطواف، فهذا تحيته الطواف، سواء كان لحج أو عمرة، أو كان الطواف تطوعاً أو غير ذلك، فيبدأ بالطواف ثم يصلي ركعتي الطواف خلف المقام، فلا يجلس - إن أراد الجلوس - إلا وقد صلى. فحصلت التحية ضمناً؛ لأن المقصود افتتاح محل العبادة بعبادة، وعبادة الطواف تُحصّل هذا المقصود<sup>(١)</sup>.

هذه هي السنة في حقّه، وأما كونه يصلي ركعتين تحية المسجد، ثم يبدأ بالطواف، فهذا خلاف السنة؛ فإنه ﷺ لما دخل المسجد بدأ بالطواف، كما في حديث جابر وغيره<sup>(٢)</sup>. وبعض الناس يجهل هذا، فتراه يصلي ركعتين، ثم يذهب إلى المطاف لأداء نُسكّه.

أما لو أراد الجلوس قبل الطواف وأراد تأخيرَه لعذر، كانتظار رفقة أو لاستراحة؛ فهذا يُشرع له أن يصلي تحية المسجد ركعتين؛ لعموم حديث أبي قتادة: «فلا يجلس حتى يصلي ركعتين».

**الحالة الثانية:** أن يريد الجلوس لانتظار صلاة أو قراءة أو ذكر ونحو ذلك، فهذا يُشرع في حقّه أن يصلي التحية؛ لعموم الأدلة الواردة في الصلاة قبل الجلوس، فإنها تشمل المسجد الحرام بلا ريب.

ولا يقال: إن تحية المسجد الحرام هي الطواف؛ لأمرين:

**الأول:** أن ما اشتهر عند بعض الناس من أن تحية المسجد الحرام الطواف لا أصل له. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (حديث «من أتى البيت فَلْيُحِية بالطواف» لم أجده)<sup>(٣)</sup>.

وقال القاري في «الموضوعات الكبرى»: حديث «تحية البيت الطواف». قال السخاوي: لم أره بهذا اللفظ. قلت: المراد بالبيت

(١) انظر: «إحكام الأحكام بحاشية الصنعاني» (٢/٤٧٤)، و«القواعد النورانية» (ص ١٠١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢/٤١٢).

(٣) «الدراية» (٢/١٧)، وانظر: «نصب الراية» (٣/٥١).

هو الكعبة، وهو بيت الله الحرام، ومعناه صحيح، كما في الصحيح عن عائشة: (أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف...). الحديث. وذلك لأن كل من يدخل المسجد الحرام يُسنُّ له أن يبدأ بالطواف فرضاً أو نفلاً، ولا يأتي بصلاة تحية المسجد إلا إذا لم يكن في نيته أن يطوف لعذر أو غيره.

وليس معناه أنَّ تحية المسجد ساقطة عن هذا المسجد، كما توهم بعض الأغبياء من مفهوم هذه العبارة الصادرة عن الفقهاء وغيرهم<sup>(١)</sup>. اهـ.

**الأمر الثاني:** أنه لو قيل بأن تحية المسجد الحرام هي الطواف، لكان في ذلك حرجاً عظيماً لا تأتي الشريعة الإسلامية بمثله، لا سيما مع تكرّر دخول المسجد الحرام لصلاة وغيرها. وكيف يكون الحال أوقات المواسم كالحج أو رمضان وغيرها من الأوقات التي يزدحم فيها المسجد الحرام بالمعتمرين والحجاج والمصلين. فالحمد لله على تيسيره.

### المسألة الخامسة: سقوط تحية المسجد:

تسقط تحية المسجد في صور عديدة؛ أهمها ما يلي:

١ - إذا تكرّر دخول الإنسان المسجد عدة مرات متوالية، فمن أهل العلم من قال: يكفيهِ ركعتان، وهو قول الحنفية<sup>(٢)</sup>، ونقله المرداوي عن ابن عقيل الحنبلي، وعَلَّل ذلك بالمشقة لو صلى لكل مرة<sup>(٣)</sup>.

وقال الأكثرون: تُستحبُّ التحية لكل مرة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٤)</sup>. قال النووي: (وهو الأقوى والأقرب إلى ظاهر الحديث<sup>(٥)</sup>). اهـ. ورجَّحه الشيخ عبد الرحمن السعدي<sup>(٦)</sup>.

(١) «الموضوعات الكبرى» (ص ١٥٦)، وانظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني (٧٣/٣).

(٢) «حاشية ابن عابدين» (٢/٤٦٠). (٣) «تصحيح الفروع مع الفروع» (١/٥٠٢).

(٤) انظر: المصدر السابق. (٥) «المجموع» (٤/٥٢).

(٦) «الفتاوى السعدية» (ص ١٦١).

والأظهر أنه يكفيه ركعتان؛ لأن من خرج من المسجد وعاد إليه عن قُرْبٍ لم يخرج خروجًا منقطعًا، فلا يعدّ خروجًا، بدليل أنّ مثل ذلك لا يقطع اعتكاف المعتكف، أمّا من خرج خروجًا منقطعًا ولم ينو الرجوع، فهذا تُشَرِّعُ له التحية مرةً أخرى إن رجع. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٢ - إذا دخل المسجد وجلس قبل التحية، فإن لم يُطَلِ الفصلُ قام وصلى، على الأظهر من قولي أهل العلم<sup>(٢)</sup>، ويدل لذلك حديثُ جابر رضي الله عنه قال: بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل، فقال النبي ﷺ: «أصليت يا فلان؟» قال: لا. قال: «قم فصلّ ركعتين»<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: (الذي يقتضيه هذا الحديث أنه إذا ترك التحية جهلاً بها أو سهواً، يُشَرِّعُ له فعلها ما لم يُطَلِ الفصلُ، وهذا هو المختار)<sup>(٤)</sup>.

أما إذا جلس وطال الفصل؛ فمن أهل العلم من قال: إنه فات محلّها، وقال آخرون: بل يقوم ويصلي ولو طال الفصل؛ لأن الرسول ﷺ أمر سَلِيكًا - كما تقدم - بتحية المسجد بعد جلوسه، ولا تحديد لهذا الفصل، فلا يتركها الداخل حتى ولو جلس، فإنه يصليها<sup>(٥)</sup>.

والقول بأنه إذا طال الفصل لا يصليها لا يخلو من وجاهة، ونقل الحافظ ابن حجر عن المحبّ الطبري أنه قال: (يحتمل أن يقال: وقتُهما قبلَ الجلوس وقتٌ فضيلة، وبعده وقتٌ جواز، أو يقال: وقتُهما قبله أداءً وبعده قضاءً، ويحتمل أن تُحْمَلَ مشروعتُهما بعد الجلوس على ما إذا لم يُطَلِ الفصل)<sup>(٦)</sup>.

والأظهر - والله أعلم - أن الجلوس اليسير لا يؤثر، كما لم جلس

(١) «فتاوى ابن عثيمين» (٣٥٣/١٤). (٢) «أحكام المساجد» (١٨٨/٢).

(٣) تقدم تخريجه (ص ١٠٣). (٤) «المجموع» (٥٣/٤).

(٥) «المغني» (٥٥٤/٢)، «أحكام المساجد» (١٨٨/٢).

(٦) «فتح الباري» (٥٣٨/١)، «كشف القناع» (٤٦/٢).

يسلم على إنسان، أو ليشرب ماء، أو يستريح من تعب، أو يكلم شخصاً كلاماً سيراً، أو يعطيه شيئاً؛ وذلك لحديث جابر رضي الله عنه، ولأن المقصود من تحية المسجد الحرص على عمارة المساجد بالصلاة - أي صلاة كانت - تعظيماً للمسجد وإظهاراً لشرف البقعة، والأمر في الحديث معلق على مطلق الدخول، والجلوس نفسه ليس هو المقصود بالتعليق عليه، بل المقصود الحصول في بقعته.

أما إذا طال الجلوس فالأظهر أنها تفوت؛ لفوات محلها؛ ولأن الجلوس الطويل فيه إغراض عنها. والله تعالى أعلم.

٣ - إذا دخل المسجد وقد أقيمت الفريضة - كما تقدم - أو صلاة نفل كالتراويح، أو صلى مقضية سقطت عنه تحية المسجد؛ لقوله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة»<sup>(١)</sup>.

لأن المقصود من تحية المسجد هو تعظيم المسجد بأي صلاة كانت، وشغل بقعة المسجد بصلاة، فقامت الفريضة أو النافلة أو المقضية ونحوها مقام التحية، فلم تبق التحية مطلوبة<sup>(٢)</sup>.

٤ - إذا دخل والخطيب يوشك أن ينهي خطبة الجمعة، فإنه يقف إلى قيام الصلاة، لكرهة الجلوس قبل التحية، ولا يصليها؛ لأنه مأمور بصلاتها حيث يمكنه ذلك، وفي هذه الحال لا يمكنه أن يصلي، فتسقط عنه، وكذا لو خشي فوات تكبيرة الإحرام، أو الفاتحة، أو الركعة الأولى، سقطت عنه تحية المسجد<sup>(٣)</sup>.

٥ - إذا دخل المسجد الحرام وهو يريد الطواف سقطت عنه التحية. وقد مضى الكلام على هذه الصورة. والله أعلم.



(٢) «فتح الباري» (١/١٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «الأم» (١/٢٢٧).

## الحكم السابع

### الصلاة إلى سترة

ومما ينبغي أن يحرص عليه المصلي بعد دخول المسجد أن يصلي النافلة إلى سترة، وأن يدنو منها، وهي مشروعة في حق الإمام والمنفرد، وكذا المسبوق إذا قام لقضاء ما فاته إن أمكن، حتى ولو كان المصلي في مكان لا يخشى فيه ماراً؛ لعموم الأدلة لكل مصلٍّ؛ ولأنه قد يكون المارُّ من الجنس الذي لا يراه الإنسي، وهو الشيطان، كما في حديث سهل الآتي إن شاء الله.

ولا فرق في مشروعية اتخاذ السترة بين الرجال والنساء، على أن التساهل فيها موجود، فمن المتنفلين من لا يصلي إلى سترة، بل يصلي وَسَطَ المسجد، أو في مؤخره بلا سترة، وهذا من الجهل وعدم الفقه في الدين. والنساء يتساهلن في السترة، فلا تكاد تجد امرأة تصلي في بيتها إلى سترة إلا القليل النادر<sup>(١)</sup>.

وقد دلت السنة القولية والفعلية على تأكيد اتخاذ السترة، وقد واظب عليها النبي ﷺ ولم يتركها حضراً ولا سافراً، وأمر بها في عدة أحاديث، حتى ذهب فريق من أهل العلم إلى وجوبها، وهو مروى عن الإمام أحمد، وبه قال ابن خزيمة وبدر الدين العيني والشوكاني وغيرهم، رحم الله الجميع، وهذا قول قويٌّ وإن كان الجمهور قالوا بالسُّنَّة، فإن الأمر باتخاذ السترة أمرٌ مطلق لا قرينة معه تصرفه عن الوجوب، فيكون مقتضياً له، وإليك بعضاً من هذه النصوص:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٢٣/٤)، و«نيل الأوطار» (٣/٣).

أحدكم، فليصل إلى ستر، وليدُنْ منها، ولا يدع أحداً يمرُّ بينه وبينها، فإذا جاء أحدٌ يمرُّ فليقاتله؛ فإنه شيطان»<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: (فيه أن اتخاذ السترة واجب)<sup>(٢)</sup>.

وعن سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم، فليصل إلى ستر، وليدُنْ منها، لا يقطع الشيطان عليه صلاته»<sup>(٣)</sup>.

وعن سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم، فليستتر لصلاته ولو بهم»<sup>(٤)</sup>.

والسهم: عود من الخشب يُسوَّى، في طرفه نصلٌ يرمى به عن القوس، ويبلغ طوله فترًا تقريبًا، والفتر: بالكسر، ما بين طرف الإبهام وطرف السبابة بالتفريج المعتاد<sup>(٥)</sup>، ويقدر بحوالي ستة عشر سم.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة، فتوضع بين يديه، فيصلي إليها، والناس وراءه، وكان يفعل ذلك في السفر، فمن ثم اتخذها الأمراء<sup>(٦)</sup>.

والحربة: آلة قصيرة من الحديد، محددة الرأس، تستعمل في

(١) أخرجه أبو داود (٦٩٨)، وابن ماجه (٣٠٧/١)، وابن خزيمة (٢٧/٢)، والبيهقي (٢٦٧/٢)، وصححه النووي في «الخلاصة» (٥١٨/١) والألباني في «صحيح الجامع» (٦٥٤، ٦٦٤)، وفيه محمد بن عجلان، وهو حسن الحديث، لكن تابعه الإمام مالك (١٥٤/١) فلعل تصحيحه بهذا الاعتبار.

(٢) «نيل الأوطار» (٢/٣)، وانظر: «السليل الجرار» للشوكاني (١٧٦/١).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٨٨/٢)، وصححه ابن خزيمة (٢٧/٢)، والنووي في «المجموع» (٨/٣).

(٤) أخرجه أحمد (٤٠٤/٣)، وابن خزيمة (١٣/٢)، والطبراني في الكبير (١١٤/٧)، وإسناده حسن.

(٥) «لسان العرب» (٣٠٨/١٢) (٤٤/٥)، و«المعجم الوسيط» (٤٥٩/١)، وانظر: «الحرف والصناعات في الحجاز» (ص ٢١٢).

(٦) أخرجه البخاري (٥٧٣/١)، ومسلم (٤٦٤/٤).

## الحرب (١).

وعن عون بن أبي جحيفة، قال: سمعت أبي: أن النبي ﷺ صَلَّى بالبطحاء وبين يديه عَنَزَةٌ، الظهر ركعتين، والعصر ركعتين، يمر بين يديه المرأة والحمار، وفي رواية: يمر من ورائها المرأة والحمار والكلب (٢).  
والعَنَزَةُ: أطول من العصا، وأقصر من الرمح، في أسفلها زُجٌّ كزُجِّ الرمح، يتوكأ عليها الشيخ الكبير (٣)، والزُجُّ: بالضم، الحديدية التي في أسفل الرمح (٤).

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثلُ آخرة الرَّحْلِ، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل، فإنه يقطع صلاته الحمارُ والمرأة والكلب الأسود» (٥).  
قال النووي: (آخِرَةُ الرحل: بهمزة ممدودة، وكسر الخاء، وهي العود الذي في آخر الرَّحْلِ) (٦). اهـ.

والرحل: هو المعروف عند أهل الإبل بالشَّدَاد، وهو المركب المعد للراكب، يكون من الخشب، وفي آخره خشبة يستند إليها الراكب.  
فهذه النصوص دليل صريح على مشروعية اتخاذ السترة عند الصلاة، سواء كان ذلك في المسجد، أو المنزل، أو في الصحراء.  
ولقد امتثل السلف الصالح مدلول هذه النصوص، وثبت من أقوالهم وأفعالهم ما يدل على ذلك.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لقد رأيت أصحاب النبي ﷺ يبتدرون السواري عند المغرب حتى يخرج النبي ﷺ.

(١) «المعجم الوسيط» (١/١٦٤)، وانظر: «الحرف والصناعات في الحجاز» (ص ٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٥)، ومسلم (٥٠٣).

(٣) «المعجم الوسيط» (٢/٦٣١). (٤) «المصباح المنير» (ص ٢٥١).

(٥) أخرجه مسلم (٥١٠). (٦) «شرح النووي على مسلم» (٤/٤٦٢).

وفي رواية: وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب<sup>(١)</sup>.  
وعن قُرّة بن إياس، قال: رأني عمر وأنا أصلي بين أسطوانتين - أي: عمودين - فأخذ بقفائي، فأدنانني إلى سترة، فقال: صلّ إليها<sup>(٢)</sup>.  
قال الحافظ ابن حجر: (أراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى سترة)<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (أربع من الجفاء: أن يصلي الرجل إلى غير سترة، وأن يمسح جبهته قبل أن ينصرف، أو يبول قائمًا، أو يسمع المنادي ثم لا يجيبه)<sup>(٤)</sup>.

والحكمة من الأمر باتخاذ السترة دفع الضرر عن الصلاة الذي سببه مرور الشيطان أمام المصلي، وهذا ما يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سهل المتقدم: «فليصل إلى سترة، وليدّن منها، لا يقطع الشيطان عليه صلاته»<sup>(٥)</sup>. قال السندي: (هذه جملة مستأنفة بمنزلة التعليل؛ أي: لثلا يقطع الشيطان عليه صلاته)<sup>(٦)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا كان أحدكم يصلي، فلا يدع أحدًا يمرّ بين يديه، فإن أبي فليقاتله؛ فإنّ معه القرين»<sup>(٧)</sup>.  
والشيطان يُطلق حقيقةً على الجن، ويُطلق على الإنس أيضًا. قال العيني: (وقد يكون أراد بالشيطان المارّ بين يديه: نفسه، وذلك أن

(١) أخرجه البخاري (٥٧٧/١)، (١٠٦/٢).

(٢) رواه البخاري تعليقًا (٥٧٧/١) بصيغة الجزم، ووصله ابن أبي شيبة (٣٧٠/٢) وهو أثر حسن.

(٣) «فتح الباري» (٥٧٧/١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٦١/٢)، وسنده حسن.

(٥) انظر: «إتحاف الإخوة بأحكام الصلاة إلى السترة» (ص ١٢٨).

(٦) «حاشية السندي على سنن النسائي» (٦٢/٢).

(٧) أخرجه مسلم (٤٧٠/٤).



الشيطان هو المارد الخبيث من الجن والإنس<sup>(١)</sup>.

وقال بعض العلماء: الحكمة في السترة كَفُّ البصر عَمَّا وراءها، وَمَنْعُ من يجتاز بقربه، وهذا أمرٌ محسوس؛ فَإِنَّ من يصلي إلى سترة أجمع لقلبه، وأقربُ لخشوعه، وأغضُّ لبصره، لا سيما إذا كانت سترة شاخصة كجدار أو سارية؛ والله المستعان.

وتحصل السترة بكل ما يجعله المصلي تجاه القبلة كالسارية، والجدار ولو قصيراً، والراحلة، والسيارة، والشجرة، والسرير، واللبنة والمخدة، والعصا، والحجر، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وأجاز بعض العلماء فرش السجادة وعدَّ نهايتها سترةً له. قال الصنعاني: (وقاس الشافعية على ذلك - أي: وضع الخط - بَسْطُ المصلي لنحو سجادة، بجامع إشعار المارِّ أنه في الصلاة، وهو صحيح)<sup>(٣)</sup>.

ولا تحديد لعرض السترة؛ فَإِنَّ الرسول ﷺ صلى إلى العَنَزَةِ (وهي عصا في أسفلها حديدة)، وصلى إلى الرمح ونحوهما، وفي حديث سبرة المتقدم: «ولو بسهم».

وأما ارتفاعها، فتقدم في حديث أبي ذر رضي الله عنه أنها مثل آخرة الرجل، والمراد بذلك: الخشبة التي يستند إليها الراكب، كما مضى، ومقدارها ذراع، كما صرَّح به عطاء، وأفتى به الثوري، قال ابن جريج: قال عطاء: كان من مضى يجعلون مؤخرة الرجل إذا صلوا، قلت: وكم بَلَّغَكَ قَدْرُ مؤخرة الرجل؟ قال: ذراع، قال: سمعت الثوري يفتي بقول عطاء<sup>(٤)</sup>.

(١) «عمدة القاري» (١٢٢/٤).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٤٦٣/٤).

(٣) «المجموع» (٢٤٨/٣)، «سبل السلام» (٢٨٤/١).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٩٢)، ورواه أبو داود عن عطاء (٤٨١/٢) وهو أثر صحيح.

وذكر النووي أنها ثلثا ذراع<sup>(١)</sup>، والظاهر أن طولها يختلف، والله أعلم. واعلم أن ظاهر النصوص يدل على أن المصلي يجعل السترة قبالة وجهه ولا ينحرف عنها، فإن قول الراوي: صلى رسول الله ﷺ إلى الحربة. وقوله: بين يديه عَنَزَةٌ، ونحوهما يدل على مقابلة السترة وعدم الانحراف. قال ابن عبد البر: (وأما استقبال السترة والصمد لها، فلا تحديد في ذلك عند العلماء، وحسب المصلي أن تكون سترته قبالة وجهه)<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وأما حديث ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها، قال: (ما رأيت رسول الله ﷺ صلى إلى عمود ولا عود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد له صمدًا)؛ فهو حديث ضعيف، كما حققه ابن القيم وغيره من أهل العلم<sup>(٣)</sup>.

(١) «شرح النووي على مسلم» (٤/٤٦٣). (٢) «التمهيد» (٤/١٩٧).

(٣) أخرجه أبو داود (٦٩٣)، وأحمد (٢٤٣/٣٩) من طريق علي بن عياش، ثنا أبو عبيدة الوليد بن كامل البجلي، حدثني المهلب بن حجر البهراني، عن ضباعة. به. وهذا إسناد ضعيف، تفرّد به الوليد بن كامل، كما قاله البيهقي (٢/٢٧٩). وعلته ثلاثة أمور:

١ - جهالة الوليد بن كامل، قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٥٢): «الوليد بن كامل من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، ولا لهم من الرواية كبير شيء يستدل به على حالهم».

٢ - اضطراب الوليد فيه، كما نصّ عليه الحافظ ابن حجر وغيره، ففي رواية علي بن عياش - هذه - جعله فعلاً، وفي رواية بقية جعله قولاً. كما عند النسائي - على ما قاله ابن القيم في «تهذيب السنن» (١/٣٤١) - كما أنه تارة يقول: ضباعة بنت المقداد، وتارة: ضبيعة بنت المقداد، وتارة: ضبيعة بنت المقدام.

٣ - جهالة ضباعة والمهلب. ذكر ذلك ابن القطان - أيضاً - (٢/٣٥٢). ولهذا ضعفه المحققون من أهل العلم أمثال: البيهقي وعبد الحق وابن القطان والنووي والمنذري وغيرهم. والله أعلم. انظر: «تهذيب السنن» (١/٣٤١)، و«نصب الراية» (٢/٨٣)، و«إتحاف الإخوة» (ص ١٣١).

وقد دلت الأحاديث المتقدمة على وجوب الدُّنُو من السترة على ما ذهب إليه فريق من أهل العلم؛ لأمرين:

**الأول:** أن الرسول ﷺ أمر بذلك، والأمر عند الإطلاق يقتضي الوجوب.

**الثاني:** التعليل بقوله: «وَلْيَدْنُ مِنْهَا، لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ»<sup>(١)</sup>.

وأما مقدار ذلك، فقد دل عليه حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: كان بين مصلّي رسول الله ﷺ وبين الجدار مَمَرٌ شاة<sup>(٢)</sup>.

والمراد بالمُصَلِّي: مكان الصلاة، وهو ما يصلي فيه الإنسان من موضع القدمين والجبهة في السجود، فتكون المسافة بين موضع سجوده وبين سترته قدرَ مَمَرٍ شاة، وهو نصف ذراع تقريباً، أو ثلاثة أذرع تقريباً من موضع القدمين إلى السترة<sup>(٣)</sup>، كما ورد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أنه ﷺ صلى في الكعبة، وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع<sup>(٤)</sup>.

يقول البغوي رحمه الله: (والعمل على هذا عند أهل العلم؛ استحَبُّوا الدُّنُو من السترة، بحيث يكون بينه وبينها قدرُ إمكان السجود، وكذلك بين الصّفين)<sup>(٥)</sup>. وعلى هذا، فينبغي قربُ الصف الأول من الإمام؛ لأن سترة الإمام سترة لمن خلفه. والله أعلم.

### السترة في المسجد الحرام:

اعلم أن النصوص الدالة على مشروعية السترة في الصلاة، وتحريم

(١) انظر: «المحلى» (٢٦١/٤)، «فتح الباري» (٥٧٥/١)، «شرح ثلاثيات مسند أحمد» (٧٨٦/٢).

(٢) رواه البخاري (٥٧٤/١)، ومسلم (٤٧٢/٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٥٧٤/١ - ٥٧٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٠٢٤)، والنسائي (٦٣/٢)، وأحمد (١٥٤/١٠)، وإسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم.

(٥) «شرح السنة» (٤٤٧/٢).

المرور بين يدي المصلي، ووجوب ردِّ المارِّ تشمل المسجد الحرام، فإنها أدلة عامة لا مخصَّص لها، بل قد ورد في اتخاذ السترة بمكة عمومًا وفي المسجد الحرام خصوصًا أدلة صريحة تؤيد ذلك.

فمنها حديث أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة، فصلّى بالطحاء الظهر والعصر ركعتين، ونصب بين يديه عَنَزَةً... الحديث <sup>(١)</sup>. وقد بَوَّب عليه البخاري رحمته الله فقال: (باب السترة بمكة وغيرها).

قال ابن حجر: (فأراد البخاري التنبيه على ضعف الحديث - أي حديث المَطْلَب الآتي - وأنه لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعيتها السترة) قال: (وهذا هو المعروف عند الشافعية، وأنه لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها) <sup>(٢)</sup>.

وعن جابر رضي الله عنه في حديثه الطويل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم قال: ثم نَفَذَ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] فجعل المقام بينه وبين البيت. فذكر صلاته ركعتين <sup>(٣)</sup>.

وعن يحيى بن أبي كثير، قال: رأيت أنس بن مالك في المسجد الحرام قد نصب عصًا يصلي إليها <sup>(٤)</sup>. وعن صالح بن كيسان، قال: رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة، ولا يدعُ أحدًا يمر بين يديه <sup>(٥)</sup>.

فهذه نصوص صحيحة صريحة في أنَّ اتخاذ السترة في المسجد الحرام ومكة عمومًا مشروع. وعلى هذا فلا يجوز المرور بين يدي

(١) تقدم تخريجه قريباً. (٢) «فتح الباري» (١/٥٧٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨). (٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٧٧).

(٥) أخرجه البخاري معلقاً مختصراً، انظر: «فتح الباري» (١/٥٨١)، و«تغليق التعليق» (٢/٢٤٧)، وانظر في هذا الأثر وما قبله: «حجة النبي صلى الله عليه وسلم» للألباني (ص ٢٤)، ط. الثالثة.

المصلي عامة، ولا أعلم دليلاً يستثني المسجد الحرام، والوعيد في الأحاديث عامٌ يستحقُّه كلُّ مَنْ يمرُّ بين يدي أيِّ مصلٍّ في أيِّ مكان.

وأما ما ورد عن المطلب بي أبي وداعة، قال: رأيت رسول الله ﷺ طاف بالبيت سبعاً، ثم صلى ركعتين بحذائه في حاشية المقام، وليس بينه وبين الطَّوَّاف أحد<sup>(١)</sup>، وفي رواية: (وليس بينه وبين الطواف سترة)، وفي رواية: (وليس بينه وبين الكعبة سترة) فهذا قد استدل به من قال: لا سترة في المسجد الحرام. ولكن هذا الاستدلال غير ناهض؛ لوجوه منها:

**الأول:** أن الحديث ضعيف؛ لأنه من رواية كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة، عن بعض أهله، عن جده، ففي إسناده مجهول، وهو الواسطة بين كثير وجده. وفيه علة أخرى، وهي الاختلاف في إسناده<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** أنه فعل، وأحاديث الأمر بالسترة قول، وقد تقرر في الأصول أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة.

**الثالث:** أنه معارض بما هو أقوى منه، وهو ملازمة الرسول ﷺ اتخاذ السترة سفراً وحضراً، الثابت بالأحاديث الصحيحة. وكذلك أمره ﷺ بالسترة أمراً صريحاً مطلقاً في نصوص كثيرة كما تقدم.

**الرابع:** أن الثابت في حديث جابر رضي الله عنه وغيره أنه ﷺ صلى بعد فراغه من الطواف خلف المقام، فيكون المقام سترةً له. قال جابر رضي الله عنه: (وطاف النبي ﷺ بالبيت وصلى ركعتين، والمقام بينه وبين البيت...) <sup>(٣)</sup>. ولهذا قال السندي رحمه الله على حديث المطلب: (قلت: لكن المقام يكفي

(١) أخرجه أبو داود (٢٠١٦)، وابن ماجه (٩٨٦/٢)، والنسائي (٦٧/٢)، (٢٣٥/٥)، وأحمد (٢١٥/٤٥).

(٢) انظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني (٩٢٨).

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

ستره، وعلى هذا، فلا يصلح هذا الحديث دليلاً لمن يقول: لا حاجة في مكة إلى ستره، فلي تأمل (١).

ومن العلماء من يجيز المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام في حال الضرورة (٢) كالزحام الشديد للمشقة، ولا أعلم لذلك دليلاً، سوى قاعدة: «الضرورات تبيح المحظورات» ثم إنني أقول: ليت الأمر اقتصر في المسجد الحرام على حال الضرورة، كأيام الحج، ورمضان - مثلاً -؛ لأن الواجب على العبد أن يتَّقِيَ الله ما استطاع، ولكن صار المرور أمراً معتاداً لدى عموم الناس، حتى إن بعضهم ليمرُّ بين يدي المتنفلين ذهاباً وإياباً لأدنى حاجة، دون أن يُحسَّ بحرج، وهذا مما يشاهدُ ويؤسَفُ عليه، إذ لا ريب أن المرور بين يدي المصلي فيه تشويشٌ عليه وأذيةٌ له، فالله المستعان، والله تعالى أعلم.



(١) «حاشية السندي على سنن النسائي» (٦٧/٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥٧٦/١).

## الحكم الثامن

### النهي عن الخروج من المسجد بعد الأذان

من آداب حضور المساجد: ألا يخرج المسلم بعد الأذان إلا لعذر؛ لأن الخروج إعراض عما يقتضيه الأذان من طلب الإقبال وحضور المساجد لأداء الصلاة؛ ولئلا يكون الخروج ذريعة إلى الاشتغال عن صلاة الجماعة والتأخر عنها، وقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نُودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراطٌ حتى لا يسمع التأذين...» الحديث <sup>(١)</sup>.

قال ابن بطال: (يشبه أن يكون الزجر عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن المؤذن من هذا المعنى؛ لئلا يكون متشبهًا بالشيطان الذي يفرُّ عند سماع الأذان، والله أعلم) <sup>(٢)</sup>.

وعن أبي الشعثاء، قال: كنا قعودًا في المسجد مع أبي هريرة رضي الله عنه فأذن المؤذن، فقام رجل من المسجد يمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: (أما هذا، فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه) <sup>(٣)</sup>.

وهذا من المرفوع حكمًا الذي يحتجُّ به؛ لأن الحكم على الشيء بأنه طاعة أو معصية لا يكون إلا بنصٍّ من الشارع، ولا يجزم الصحابيُّ بذلك إلا وعنده علم منه. على أنه قد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يسمع النداء في مسجدي هذا، ثم يخرج منه إلا لحاجة، ثم لا يرجع إليه إلا منافق» <sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٥٨٣)، ومسلم (٣٨٩).

(٢) «شرح ابن بطال على البخاري» (٢/٢٣٥)، «فتح الباري» (٢/٨٧).

(٣) أخرجه مسلم (٣٨٩)، وانظر: «إعلام الموقعين» (٣/١٦٠)، وفيه (قال عمار...) بدل (قال أبو هريرة).

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤/٥٠١ - ٥٠٢) ورواته محتج بهم في الصحيح، =

قال الترمذي رحمه الله بعد حديث أبي هريرة المتقدم: (وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم، ألا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر؛ أن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه) (١). اهـ.

أما من خرج لعذر شرعي كوضوء، فقد ورد الدليل بجوازه، وهو ما دلّ عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ خرج وقد أقيمت الصلاة وعُدلت الصفوف، حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر انصرف، قال: «على مكانكم»، فمكثنا على هيئتنا حتى خرج إلينا ينظف رأسه ماءً، وقد اغتسل (٢).

وكذا يجوز الخروج لمن كان إماماً أو مؤذناً في مسجد آخر حضر درساً أو نحوه؛ لأن هذا عذر شرعي داخل في عموم الحاجة المنصوص على استثنائها.

وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج، لم يخرج لحاجة، وهو لا يريد الرجعة، فهو منافق» (٣).

وعن سعيد بن المسيب: أن النبي ﷺ قال: «لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا منافق، إلا أحد أخرجه حاجة وهو يريد الرجوع» (٤).

= قاله في «مجمع الزوائد» (٥/٢)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (١٧٩/١).

(١) جامع الترمذي (٣٩٨/١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٩)، ومسلم (٦٠٥).

(٣) أخرجه ابن ماجه. قال في «الزوائد» (٢٥٩/١): «فيه ابن أبي فروة، وهو ضعيف، وكذلك عبد الجبار بن عمر...»، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (١٧٩/١)، وضعفه في «ضعيف الجامع» (١٥٦/٥).

(٤) رواه أبو داود في المراسيل (ص ١٣١)، وأخرجه عبد الرزاق (٥٠٨/١) عن سعيد بمعناه. وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (١٧٩/١)، وانظر: «الصحيحة» (٢٥١٨).



والمعنى: أنَّ فعله هذا فعلُ المنافق؛ إذ المؤمنُ حقًا ليس من شأنه ذلك، فالنفاق هنا النفاقُ العمليُّ، وليس الاعتقاديُّ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وبعض المؤذنين إذا أذن خرج إلى بيته أو لشغله، وهذا وإن كان يريد الرجوعَ، لكن الأولى في حقِّه عدم الخروج؛ لأنني أخشى أن يكون خروجًا لغير حاجة، بل دعت إليه العادة، والملل من الجلوس في المسجد حتى الإقامة، لا سيما في الأوقات التي يتَّسع فيها الزمن بين الأذان والإقامة في غالب المساجد، والمؤذن أولى بالامتنال من غيره؛ لأنه يدعو الناسَ إلى حضور الصلاة والمبادرة إليها، ثم هو يخرج ولا يعود إلا قبيل الإقامة. فينبغي التنبُّه لذلك، والتنبيه عليه.



(١) قاله الألباني في «صحيح الترغيب».

## الحكم التاسع

### وظيفة الجالس في المسجد

المساجد مواضع العبادة وحضور الملائكة ونزول الرحمة. فما بُنيت إلا لذكر الله تعالى والصلاة. فلها من الحرمة والاحترام ما ليس لغيرها، وقد اختصت المساجد بآداب ينبغي للجالس فيها أن يتحلّى بها، وتكون طبيعة له وسجية بلا تكلف ولا مشقة.

وقد نوّه الله تعالى بذكر المساجد، وأثنى على المتعبّدين فيها؛ قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (٣٦) رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُ تِجْرَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]. وجمهور المفسرين على أن المراد بالبيوت: المساجد (١).

وقد وصف النبي ﷺ المساجد بأنها أحبّ البقاع إلى الله تعالى؛ ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أحبّ البلاد إلى الله تعالى مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها» (٢).

قال الشيخ أحمد البنا: (وإنّما كانت المساجد أحبّ البقاع إلى الله ﷻ؛ لأنها مكان الصلاة، والعبادة، وذكر الله، وتعمُّرها الملائكة. أمّا الأسواق، فكانت أبغض البقاع إلى الله؛ لما يكثر فيها من الكذب والغشّ والخداع والأيمان الكاذبة؛ لأنها مساكن الشياطين، تلهيهم عن ذكر الله وإقام الصلاة، وتُغويهم على الكذب والأيمان الفاجرة، نعوذ بالله من ذلك) (٣).

(١) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٦٥). (٢) أخرجه مسلم (٦٧١).

(٣) «بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني» (١٥/ ٢٢).

وكما أخبر النبي ﷺ عن المساجد بأنها أفضل البقاع، فقد أخبر عن وظيفتها ومهمّة الجالس فيها؛ ففي حديث أنس رضي الله عنه في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد جاء قوله ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لشيءٍ من هذا البول ولا القَدَر؛ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup>.

فليحرص من وقَّفه الله تعالى للتقدُّم إلى المسجد قبل الإقامة على التحلّي بالآداب الشرعية بعد أن يصلي تحية المسجد أو السنة الراتبية، ومن ذلك ما يلي:

#### ١ - قراءة القرآن:

لا مكانَ أفضل من المسجد لقراءة القرآن. يقول النووي رحمه الله: (ويستحب أن تكون القراءة في مكانٍ نظيف مختار، ولهذا استحب جماعة من العلماء القراءة في المسجد؛ لكونه جامعاً للنظافة وشرف البقعة)<sup>(٢)</sup>.

وقراءة القرآن في المسجد أفضل من الذكر، سواء كانت القراءة نظراً أو عن ظهر قلب، وليحرص القارئ على التأدّب بآداب التلاوة، من الإخلاص والترتيل وتحسين الصوت والخشوع، والسؤال عند آية الرحمة، والتعوذ عند آية العذاب، والسجود في مواضعه، وألاً يرفع صوته بالقراءة، وألاً يقطعها لمحادثة أحدٍ، إلا لردّ السلام وإجابة المؤذن؛ لعموم الأدلة على وجوب ردّ السلام، ومشروعية إجابة المؤذن، كما يجوز قطعها لكلام لا بدّ منه؛ كتنبیه غافلٍ أو إرشادٍ أعمى، ونحو ذلك.

ومن الناس من يتساهل في ذلك، فيتحدث مع جاره أثناء التلاوة، بل ويقطعها لأدنى كلام، ولا يتحرّج من تكرار ذلك.

ومن كان لا يحسن القراءة، فليكثر من ذكر الله تعالى ومن التسبيح

(١) أخرجه البخاري (٣٢٢/١)، ومسلم (١٩٥/٣).

(٢) «التيبان في آداب حملة القرآن» (ص ٥٦).

والتحميد والتهليل، ففي ذلك ثوابٌ عظيمٌ وخيرٌ كثيرٌ، دلَّت عليه الأحاديث الصحيحة، ولا سيما إذا كان ذلك في المساجد.

## ٢ - الحذر من الكلام الباطل وما لا فائدة فيه:

لا مكانَ في المسجد للكلام الباطل من الغيبة والنميمة والكذب ونحو ذلك، وإذا كانت هذه الأمور محرمةً، فهي في المسجد أشدَّ تحريمًا، وكلُّ كلام لا فائدة فيه، فإن المسجد يُنزَّه عنه، فإنَّ المساجد لم تُبنَ لذلك. ومن الناس من لا يفتأ يتحدث مع جاره في كلام لا خير فيه أو فيه مضرَّة، وأكثر هؤلاء ممَّن يتقدمون إلى المسجد، ويحرمون أنفسهم من فضائل الأعمال التي لا كُلفَ فيها من الذكر والتسبيح، فهي حِفْظٌ للوقت، واحترامٌ للبقعة، وخيرٌ يدَّخره المسلم أحوج ما يكون إليه.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وأما الكلام الذي يحبه الله ورسوله في المسجد فحسنٌ، وأما المحرم فهو في المسجد أشدَّ تحريمًا، وكذلك المكروه، ويكره فيه فضول المباح) (١).

وقد ورد عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه قال في قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦]، قال: (نهى سبحانه عن اللغو فيها)، وكذا قال جمع من السلف (٢). قال سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللهُ: (من جلس في المسجد، فإنما يجالس ربَّه، فما حقُّه أن يقول إلا خيرًا) (٣).

## ٣ - الحذر من رفع الصوت:

لقد نهى النبي ﷺ عن رفع الصوت بالقراءة؛ لئلا يشوشَ القارئ على غيره من المصلين والتالين - كما سيأتي إن شاء الله -، وإذا كان القارئ منهيًا عن رفع صوته بالقراءة وهي عبادةٌ، فكيف يكون الحكمُ فيمن يرفع صوته في غير ذلك إذا تأذى به أحد كحديث الدنيا،

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٠٠، ٢٦٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٦/٦٦).

(٣) «تفسير القرطبي» (١٢/٢٧٧).

وكيف يكون الحكم إذا كان يرفع صوته ومن بجواره يقرأ القرآن؟! قال ابن عبد البر: (وإذا نُهيَ المسلم عن أذى أخيه المسلم في عمل البر وتلاوة القرآن، فيذاؤه في غير ذلك أشدَّ تحريمًا) (١).

وعن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال: كنت قائمًا في المسجد، فحَصَبَنِي رجلٌ، فنظرت فإذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: اذهب فائتني بهذين، فجئت بهما، فقال: من أنتما؟ أو: من أين أنتما؟ قالوا: من أهل الطائف، قال: لو كنتما من أهل البلد لأوجعتكما، ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! (٢).

وقد نصَّ أهل العلم على كراهة رفع الصوت في المسجد، إلا فيما لا بدَّ منه من العلم ونحوه، والله أعلم.

#### ٤ - الحذر من البيع والشراء في المسجد:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد، فقولوا: لا أربح الله تجارتك. وإذا رأيتم من يَشُدُّ ضالَّةً فقولوا: لا ردَّ الله عليك» (٣).

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد (٤).

وروى مالك: أن عطاء بن يسار كان إذا مرَّ عليه بعض من يبيع في المساجد دعاه فسأله: ما معك، وماذا تريد؟ فإن أخبره أنه يريد أن يبيعه قال: عليك بسوق الدنيا، وإنما هذه أسواق الآخرة (٥).

(١) «التمهيد» (٣١٩/٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٠). وفي لفظ (كنت نائمًا). انظر: «فتح الباري» (١/٥٦٠).

(٣) رواه مسلم (٥٦٨)، وأبو داود (٤٧٣)، والترمذي (١٣٢١) واللفظ له.

(٤) رواه أبو داود (١٠٧٩)، والترمذي (٣٢٢)، والنسائي (٤٧/٢)، وإسناده حسن.

انظر: «صحيح سنن أبي داود» (١/٢٠١).

(٥) رواه مالك في «الموطأ» (١/١٧٤).

وإنما نُهي عن البيع والشراء في المسجد؛ لِمَا يصاحب ذلك من اللَّغَط ورفع الصوت وتلوّث المسجد بمخلّفات البيع، ونحو ذلك مما يفقد المساجد حُرْمَتَهَا ومكانَتَهَا؛ فإن المساجد لم تُبنَ لهذا، وإنما بُنيت لذكر الله تعالى والصلاة والعلم، والبيع والشراء ونشْد الضالّة إخراجٌ لها عن وظيفتها التي قررها الشرع. ويلحق بالبيع ما في معناه من الإجارة والرهن والقرض ونحوها من العقود.

##### ٥ - الحذر من استدعاء النوم بالنعاس:

ينبغي للجالس في المسجد ألا يكون للنوم أو النعاس عليه سبيل، ولا سيما مع طول المُكث كيوم الجمعة، ولا ريب أن النعاس قد يكون من الأمور القهرية، إلا أنه يمكن تفادي ذلك براحة تامّة قبل الحضور إلى المسجد، ولا سيما يوم الجمعة، ولا يليق بمسلم أن يجعل اليَقْظَة وقوة الانتباه في الأسواق ونحوها، ويجعل حظّ المسجد النوم والنعاس.

كما لا ينبغي استدعاء النعاس بسبب من الأسباب، كالاستناد إلى جدار، أو خفض الرأس، بل ينبغي له إظهار الرغبة والنشاط، وأن يشتغل بما تقدم، ولا سيما تلاوة القرآن.

ومن الناس من لا يبالي بذلك. ولو كان في مجلس من المجالس ما كان للنعاس عليه من سبيل، فليحرص المسلم على اغتنام الأوقات، لا سيما في أفضل البقاع وهي المساجد، وقد أرشد النبي ﷺ من ينعس إلى علاج ميسور؛ فقد ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (١١١٩) واللفظ له، والترمذي (٥٢٦)، وأحمد (٣٦٢/٨) كلاهما بلفظ: (يوم الجمعة)، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح). اهـ. وفيه عنعنة محمد بن إسحاق، لكن أخرجه أحمد (٣٢٨/١٠)، فصرح فيه ابن إسحاق بالتحديث، فزالت شبهة تدليسه، وقد تفرد برفعه، ولذا قال البيهقي =

قال الشوكاني: (والحكمة في الأمر بالتحوُّل: أن الحركة تُذهِبُ النعاس، ويحتمل أن الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابته فيه الغفلة بنومه، وإن كان النائم لا حَرَجَ عليه، فقد أمر النبي ﷺ في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه، وأيضاً من جلس ينتظر الصلاة فهو في صلاةٍ، والنعاس في الصلاة من الشيطان، فربما كان الأمر بالتحوُّل لإذهاب ما هو منسوب إلى الشيطان من حيث غفلة الجالس عن الذكر أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة)<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في بعض طرق الحديث تقييد ذلك بالجمعة، وسأذكر ذلك - إن شاء الله - عند الكلام على أحكام حضور الجمعة.



= عقبه (٢٧٣/٣): (ولا يثبت رفع هذا الحديث، والمشهور عن ابن عمر من قوله). وقد ذكر الألباني أن المرفوع يتقوَّى بأن له طريقاً أخرى وشاهداً، ثم ذكر ذلك. انظر: «جامع الأصول» (٥/١٩٤)، و«الصحيحة» للألباني (٤٦٩).

(١) «نيل الأوطار» (٣/٢٨٤).

## الحكم العاشر

### تسوية الصفوف وإتمامها

من آداب حضور المساجد تسوية الصفوف إذا أقيمت الصلاة، ولقد أولى الإسلام صفوف المصلين عنايةً كبيرة، حيث أمر بتسوية الصفوف، وبيّن كيفية التسوية، وأظهر فضيلة تسويتها، والاهتمام بها.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سوُّوا صفوفكم؛ فإنَّ تسوية الصفِّ من تمام الصلاة»، وفي رواية: «من إقامة الصلاة»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي مسعود البديري رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: «استووا، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم»<sup>(٢)</sup>.

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لَتَسَوُّنَ صفوفَكم، أو ليخالفنَّ اللهُ بين وجوهكم»<sup>(٣)</sup>.

فهذه نصوص واضحة في وجوب تسوية الصفوف، قال البخاري رحمه الله في صحيحه: (بابُ إثم من لا يتم الصفوف)، وأورد فيه بسنده عن بُشير بن يسار الأنصاري عن أنس بن مالك: أنه قدم المدينة، فقليل له: ما أنكرت منا منذ يوم عهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: (ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف)<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: (يحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله؛ «سووا صفوفكم»، ومن عموم قوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا

(١) أخرجه البخاري (٦٩٠)، ومسلم (٤٣٣)، والرواية الثانية للبخاري.

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٥)، ومسلم (٤٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٤).



كما رأيتُموني أصلي»، ومن ورود الوعيد على تركه، فترجح عنده بهذه القرائن أنَّ إنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب، وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السنن، ومَعَ القول بأن التسوية واجبةٌ، فصلاة من خالف ولم يُسوِّ صحيحة، لاختلاف الجهتين، ويؤيد ذلك أن أنسا - مع إنكاره عليهم - لم يأمرهم بإعادة الصلاة<sup>(١)</sup>.

وفي تسوية الصفوف ثوابٌ عظيم دلَّت عليه السنَّة؛ فمن ذلك ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أقيموا الصفوف، وحاذوا بين المناكب، وسُدُّوا الخَلَلَ، ولا تذروا فُرُجَاتٍ للشيطان، ومن وصل صفًّا وصله الله، ومن قطع صفًّا قطعه الله»<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً رفعه الله بها درجة، وبني له بيتًا في الجنة»<sup>(٣)</sup>.

وعنها - أيضًا رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ﻋَظِمْ وملائكته ﻋَظِمْ يصلون على الذين يصلون الصفوف»<sup>(٤)</sup>.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «خيارُكم أليَنكم مناكب في الصلاة، وما من خطوة أعظم أجراً من خطوة مشاها رجل إلى فُرْجَةٍ في الصف فسدها»<sup>(٥)</sup>.

(١) «فتح الباري» (٢/٢١٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٦٦)، وأخرج آخره من قوله: «ومن وصل صفًّا...» ابن خزيمة (٢٣/٣)، والنسائي (٩٣/٢)، والحاكم (٢١٣/١) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وسكت عنه الذهبي، وقد روي موصولاً، وروي مرسلاً، والمرسل أرجح. انظر: «الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها» للشيخ: تركي الغميز (ص ١٠٧).

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٧٩٣)، وانظر: «صحيح الترغيب» (٥٠٢).

(٤) أخرجه أحمد (٤٤٣/٤٠)، وابن ماجه (١٠٠٥). وهو حديث حسن بشواهده، وإلا فهذا الحديث في سننه اختلاف.

(٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٠٣/٦، ١١٥، ١٤١): وروى الشطر الأول منه البزار (٣٥١ زوائده). وإسناده حسن؛ لأن فيه ليث بن أبي سليم، وهو سيئ =

فهذه الأحاديث تبين فضيلة تسوية الصفوف وسدّ الفرج، ومدّح من يَلِينُ بيد صاحبه إذا أمره بالاستواء، أو أراد دخولاً في الصف؛ لسدّ فرجة أو لضيق مكان فلا يمنعه، بل يُمَكِّنُهُ من ذلك ولا يدفعه بمنكبه، فهذا من خيار الناس <sup>(١)</sup>.

وأما كيفية تسوية الصف، فقد دلّت عليها نصوص كثيرة تقدم بعضها، ومنها - أيضاً - ما ورد عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أقيموا صفوفكم؛ فإني أراكم من وراء ظهري»، وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه، وفي رواية: قال أنس: (لقد رأيت أحدنا يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صاحبه، وقدمه بقدمه، ولو ذهب تفعل ذلك اليوم لترى أحدهم كأنه بَعْلُ شُمُوسٍ) <sup>(٢)</sup>. والشُمُوس: بضم المعجمة والميم: الفرس يستعصي على راكبه <sup>(٣)</sup>.

وقال النعمان بن بشير رضي الله عنه: (فرأيت الرجل يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صاحبه، وركبته بركبة صاحبه، وكعبه بكعبه) <sup>(٤)</sup>.

وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أتمّوا الصف المقدم، ثم الذي يليه، فما كان من نقص، فليكن في الصف المؤخر» <sup>(٥)</sup>.

ومن مجموع النصوص يتّضح أنّ تسوية الصف تتحقّق بما يلي:

= الحفظ، ويشهد له حديث ابن عباس الذي عند أبي داود (٦٧٢). وأخرجه ابن خزيمة (١٥٦٦)، وابن حبان (٥٢/٥).

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٣٣٤/١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٢)، والرواية الثانية لأبي يعلى في «مسنده» (٣٠/٤) وسعيد بن منصور، والإسماعيلي، كما في «فتح الباري» (٢/٢١١). وسندها صحيح على شرط الشيخين، كما في «السلسلة الصحيحة» (٣١).

(٣) «المصباح المنير» (ص ٣٢٢).

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم (الفتح ٢/٢١١). ووصله أبو داود (٦٤٨) بهذا اللفظ. انظر: «تغليق التعليق» (٢/٣٠٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٦٧١)، والنسائي (٩٣/٢)، وإسناده صحيح.

- ١ - إتمام الصف الأول فالأول، وسدُّ الفرج بالتراص.
- ٢ - استقامة الصف وتعديله بالمحاذاة بين الأعناق والمناكب والرُّكَب والأكُعب، بحيث لا يتقدم عنقٌ على عنقٍ، ولا منكَبٌ على منكَبٍ، ولا صدرٌ على صدرٍ.
- ٣ - ألا يوسع المصلي بين قدميه؛ لأن ذلك يمنع التصاق منكَب صاحبه بمنكَبه.

٤ - التقارب فيما بين الصفوف، وفيما بينها وبين الإمام؛ فإنَّ هذا من تسوية الصفوف<sup>(١)</sup>.

وليس من تسوية الصف ما يفعله بعض الناس من ملاحقة من على يمينه ومن على يساره؛ لِيُلصِقَ كعبه بكعب جاره، يفعل ذلك في القيام والركوع وبعد الرفع من الركوع. وهذا الفعل لا أصل له في تسوية الصفوف، وفيه أخطاءٌ عديدة:

**الأول:** أن فيه اشتغالاً وإشغالاً؛ فيه اشتغالٌ بما لم يُشرع، وإكثارٌ من الحركة، واهتمامٌ بعد القيام لِمَلءِ الفراغ، وفيه إشغالٌ للجار بملاحقة قدمه، إلا لو فُعل هذا عند القيام إلى الصلاة دون أن يكون في القيام لكل ركعة، لكان له وجه.

**الثاني:** فيه توسيع للفرج بين المتصافين، ويظهر ذلك إذا هوى المأموم للسجود، فانظر كيف ضيَّع هذا المصلي سنَّةً، من أجل فعلٍ لا أصل له.

**الثالث:** فيه اقتطاع لمحلِّ قدمٍ غيره بغير حقٍّ، فإنَّ جاره يفرُّ منه وهو يلاحقه في مكانه الذي سَبَقَ إليه.

**الرابع:** فيه تفويتٌ لتوجيه رؤوس القدمين إلى القبلة؛ لأن أكثر هؤلاء يلوي قدمه، لِيُلزِقَها بقدم جاره.

**الخامس:** أن رصَّ الصفوف خاصٌّ بما يلي الإمام، فمن كان يمين

(١) انظر: «الشرح الممتع» (٣/١٣).

الصف، فحَقُّهُ أَنْ يَسُدَّ الْخَلَلَ وَيَتِمَّ الصَّفَّ مُتَجَهًّا إِلَى الْيَسَارِ، وَمَنْ كَانَ يَسَارَ الْإِمَامِ فَيَتَجَهَّ إِلَى الْيَمِينِ، وَفِي هَذَا الْفِعْلِ مَخَالَفَةٌ بَيْنَهُ لِهَذِهِ السَّنَةِ <sup>(١)</sup>.

وَلَا دَلِيلَ لِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ الْمَتَقَدِّمِ: (فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ، وَرُكْبَتَهُ بِرُكْبَةِ صَاحِبِهِ، وَكَعْبَهُ بِكَعْبِهِ)، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ - كَمَا يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - الْمَبَالِغَةُ فِي تَعْدِيلِ الصَّفِّ، وَسَدِّ خَلَلِهِ <sup>(٢)</sup>؛ بِدَلِيلِ أَنَّ إِرْزَاقَهُ الرُّكْبَةَ بِالرُّكْبَةِ حَالُ الْقِيَامِ مُتَعَدِّرٌ.

وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْجُزْئِيَّةَ؛ لِأَنِّي رَأَيْتُ مَنْ يَفْعَلُهَا، وَيَحْرِصُ عَلَيْهَا وَيُنَاقِشُ فِيهَا، فَرَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا وَقَفَ عِنْدَ السَّنَةِ، وَلَمْ يُفَضِّصْ بِهِ تَطْبِيقَهَا إِلَى الْغُلُوِّ وَالزِّيَادَةِ.

وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقِفَ بَيْنَ السَّوَارِي لِغَيْرِ حَاجَةٍ؛ لَمَا وَرَدَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَصُفَّ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنُطْرَدُ عَنْهَا طُرْدًا) <sup>(٣)</sup>، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَقَوَّى بِهِ، يَرْوِيهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَدَفَعْنَا إِلَى السَّوَارِي، فَتَقَدَّمْنَا وَتَأَخَّرْنَا، فَقَالَ أَنَسٌ: «كُنَّا نَنْتَقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» <sup>(٤)</sup>.

فَهَذَا الْحَدِيثُ وَمَا قَبْلَهُ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّينَ أَنْ

(١) انظر رسالة: «لا جديد في أحكام الصلاة»، بقلم: بكر أبو زيد (ص ٩) وما بعدها، «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (١٣/٥١).

(٢) «فتح الباري» (٢/٢١١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٠٠٢)، وابن خزيمة (١٥٦٧)، والحاكم (٢١٨/١)، والبيهقي (١٠٤/٣)، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد). وسكت عنه الذهبي، وفي سنده: هارون بن مسلم، وهو مستور، لكن يشهد له ما بعده، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٣٣٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٦٧٣)، والترمذي (٢٢٩)، والنسائي (١٣١/١)، وابن خزيمة (١٥٦٨)، وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح). قال الحافظ في «الفتح» (٥٧٨/١): «حديث أنس إسناده صحيح... وحسنه الترمذي». اهـ.

يصفُّوا بين السواري؛ لأن السواري تحول بينهم وبين اتِّصال الصف وتسويته (١).

لكن إن ضاق المسجد فلا بأس، كالمسجد الحرام أو بعض المساجد الكبيرة، وذلك للحاجة، لكن لا ينبغي التساهل في هذا، كما يوجد في المسجد الحرام عند قلة الناس، عندما يطلب منك بعض الناس بإتمام الصف ولو كان بين السواري مع إمكان التقدم أو التأخر، فالذي أراه أنَّ مثل هذا الصفَّ ينبغي تركه إذا لم يكن حاجةً، أمَّا إذا كان الصف قصيرًا قَدَّر ما بين الساريتين فلا بأس؛ لعدم العِلَّة، وهي انقطاع الصف على القول بها.

ولا بأس بالصلاة بين الساريتين في غير الجماعة كالنافلة، قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (باب الصلاة بين السواري في غير جماعة)، وذكر حديث ابن عمر، قال: (دخل النبي ﷺ البيت وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال، فأطال ثم خرج، كنت أول الناس دخل على أثره، فسألت بلالاً: أين صلَّى؟ قال: بين العمودين المُقَدَّمَيْنِ) (٢).

وليحذر المصلي أن يقف في صفٍّ متأخر مَعَ وجود أمكنة خالية في الصفوف الأول، كما يفعله بعض الناس عندما يقيمون صفًّا أو صفوفًا وبينهم وبين الإمام صفوفٌ شاغرة، فإنَّ هذا مخالف لقوله ﷺ: «اتَّمُوا الصفَّ المُقَدَّم، ثم الذي يليه...» الحديث، وتقدم قريبًا، ولقوله ﷺ: «تقدموا فائتموا بي، وليأتكم بكم من بعدكم، لا يزال قومٌ يتأخرون حتى يؤخَّروهم الله» (٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ولا يَصُفُّ في الطرقات

(١) انظر: «فتح الباري» (١/٥٧٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/٥٧٨)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٣/١٠٤).

(٣) انظر: «القول المبين في أخطاء المصلين» (ص ٢١٣)، والحديث الثاني تقدم تخريجه في الحكم الرابع من هذا الفصل.

والحوانيت مع خُلُو المسجد، ومن فعل ذلك استحقَّ التأديب، وَلِمَنْ جاء بعده تخطّيه، ويدخلُ لتكميل الصفوفِ المتقدّمة، فإنَّ هذا لا حُرْمَةَ له).

وقال: (بل إذا امتلأ المسجد بالصفوف صفُّوا خارج المسجد، فإن اتَّصلت الصفوفُ حينئذٍ في الطرقات والأسواق صَحَّت صلاتُهم، وأما إذا صفُّوا وبينهم وبين الصف الآخر طريقٌ يمشي الناس فيه لم تصحَّ صلاتُهم في أظهر قولَي العلماء، وكذلك إذا كان بينهم وبين الصفوف حائِطٌ بحيث لا يرون الصفوف، ولكن يسمعون التكبير من غير حاجة، فإنه لا تصحَّ صلاتُهم في أظهر قولَي العلماء)<sup>(١)</sup>.

وقال أيضًا: (والسنة في الصفوف أن يُتِمُّوا الأوَّل فالأوَّل، ويتراصون في الصف، فمن صلى في مؤخَّر المسجد مَعَ خُلُو ما يلي الإمام، كانت صلاتُهُ مكروهةً، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>.

وختامًا، أوجه نداءً إلى أئمة المساجد، أن يهتموا بتسوية الصفوف، ويأمروا المأمومين بذلك قبل تكبيرة الإحرام بالفاظ التسوية الثابتة في السنة؛ مثل: استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، اعتدلوا، سوُّوا صفوفكم، فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة، أتمُّوا الصف الأوَّل فالأوَّل<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك، ويختار من الألفاظ الواردة ما يناسب الحال، والأولى عدم زيادة: (رحمكم الله)؛ لعدم ورودها في أحاديث تسوية الصفوف.

ولا يكفي أن يقول الإمام ذلك دون أن يلتفت إلى المأمومين - كما عليه بعض الأئمة - ثم يكبِّر ويترك الحَلَلَ والفُرْجَات. وعلى الإمام أن يحيي السنَّة المهجورة، فيأتي بنفسه إلى ناحية الصف لتسويته، أو يرسل

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٣/٤١٠).

(٢) المصدر السابق (٢٣/٤٠٨) وقول: (ويتراصون) صوابه: بحذف النون.

(٣) انظر: «المصنَّف» لابن أبي شيبه (١/٣٥١).

رجلاً لتسوية الصف، فقد ثبت أنه ﷺ كان يشرف بنفسه على تسوية الصف.

قال أبو مسعود - عقبه بن عمرو رضي الله عنه -: كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: «استووا ولا تختلفوا...»<sup>(١)</sup>.

ويقول البراء رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية، يمسح صدورنا ومناكبنا، ويقول: «لا تختلفوا فتختلف قلوبكم»<sup>(٢)</sup>.

وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأمر بتسوية الصفوف، فإذا جاؤوه فأخبروه أن قد استوت كبر<sup>(٣)</sup>، فلعل الأئمة - وفقهم الله - يتنبهون لهذا.

وأما صفة مكان من يصلي على الكرسي في الصف، فإن كانت علة في عدم القدرة على الركوع والسجود ويقدر على القيام، فعليه أن يقف محاذياً للصف الذي يقف به، وليس له أن يتقدم على من بجواره، وإن كانت علة في عدم القدرة على القيام لزمه تسوية صدره ومنكبيه مع المصلين، فتكون مقعدته مساوية للصف الذي يقف فيه، ولا يضره تقدم رجله، والله تعالى أعلم.



(١) تقدم قريباً.

(٢) رواه أبو داود (٦٦٤)، والنسائي (٨٩/٢)، وابن خزيمة (٢٤/٣)، وإسناده صحيح، وانظر: «صحيح الترغيب» (٤٩٠).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥٨/١)، وانظر: «المنتقى» للباجي (٢٧٩/١)، «شرح السنّة» للبعوي (٣٦٩/٣).

## الحكم الحادي عشر

### في صلاة المنفرد خلف الصف

إذا دخل المسجد، فوجد أنَّ الصف قد تمَّ ولم يجد له مكاناً؛ فهل يصلي خلف الصف منفرداً؟ أو يجزِبُ رجلاً يقف معه؟ أو ينتظر حتى يأتي أحدٌ؟ هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، أذكره فيما يلي، ثم أبين القول المختار، بعون الله تعالى.

**فالقول الأول:** أنَّ المنفرد يكون صفّاً وحده، وصلاته صحيحة. وهذا مذهب الجمهور، ومنهم الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

ومن أدلة هؤلاء: حديث أبي بكرة رضي الله عنه وفيه: (فرّكع دون الصّفّ، ثم مشى إلى الصف)<sup>(٢)</sup>، قال البغوي رحمته الله: (في هذا الحديث أنواعٌ من الفقه، منها: أنَّ من صلى خلف الصف منفرداً بصلاة الإمام تصحّ صلاته؛ لأن أبا بكرة ركع خلف الصف، فقد أتى بجزء من الصلاة خلف الصف، ثم لم يأمره النبي صلى الله عليه وآله بالإعادة، وأرشده في المستقبل إلى ما هو أفضل بقوله: «ولا تعدّ»، وهو نهْيٌ إرشادٍ، لا نهْيٌ تحريمٍ، ولو كان للتحريم لأمره بالإعادة)<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** أنَّ صلاة المنفرد خلف الصف باطلة، وهو مذهب الإمام أحمد، ورواية عن الإمام مالك<sup>(٤)</sup>، وبه قال جمعٌ من الفقهاء والمحدثين، واختاره الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٥)</sup>.

(١) «بداية المجتهد» (١/١٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٨٤)، وأبو داود (٦٨٤) واللفظ له.

(٣) «شرح السنّة» (٣/٣٣٨). (٤) «الإفصاح» (١/٥٤).

(٥) «الفتاوى» (١٢/٢١٩ - ٢٢٩).



واستدل هؤلاء بحديث وابصة بن معبد أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد الصلاة<sup>(١)</sup>.

وله شاهد من حديث علي بن شيبان، قال: خرجنا حتى قدمنا على النبي ﷺ فبايعناه، وصلينا خلفه، ففضى نبي الله ﷺ الصلاة، فرأى رجلاً خلف الصف وحده، فوقف عليه نبي الله ﷺ حتى انصرف، فقال: «استقبل صلاتك، فلا صلاة للذي خلف الصف»<sup>(٢)</sup>. وقد نقل عبد الله بن أحمد في المسند بعد حديث وابصة قال: (وكان أبي يقول بهذا الحديث)<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث:** التفصيل، وهو أنه إن وجد مكاناً في الصف فصلى وحده لم تصح، وإن اجتهد ولم يجد جاز أن يقف وحده. وهذا قال به الحسن البصري، والبؤيطي، وابن قدامة، وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وهو اختيار الشيخ عبد الرحمن السعدي، رحم الله الجميع<sup>(٤)</sup>.

وهذا هو المختار - إن شاء الله - لما يلي:

١ - أن العلماء مجمعون على أن واجبات الصلاة وأركانها تسقط عند عدم القدرة، فلا واجب مع العجز، ولا مُحَرَّم مع الصَّرورة. وهذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة.

(١) أخرجه أبو داود (٦٨٢)، والترمذي (٢٣٠)، وابن ماجه (٣٢١/١)، وأحمد (٥٢٤/٢٩)، وحسنه الترمذي.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٢٠/١)، وأحمد (٢٢٤/٢٦)، والبيهقي (١٠٥/٣)، وابن حبان (٥٧٩/٥)، وهو حديث صحيح لغيره، وله شواهد وطرق لا تخلو من مقال. راجع «الإرواء» (٣٢٧/٢).

(٣) انظر: «المسند» (٥٣٤/٢٩).

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (١٩٣/٢)، و«نيل الأوطار» (٢٢٩/٣)، و«المغني» (٥٦/٣)، و«مجموع الفتاوى» (٣٩٧/٢٣)، و«القواعد النورانية» (ص ٩٨، ٩٩)، و«الاختيارات» (ص ٧١)، و«المسائل الماردينية» (ص ٨٤)، و«إعلام الموقعين» (٢١/٢، ٢٢)، و«الفتاوى السعدية» (ص ١٦٩) وما بعدها.

فالقِيَامُ ركن في صلاة الفرض، فإذا لم يستطع القيام صَلَّى قاعداً، وهكذا الركوع والسجود وغيرها، والمصافّة ليست من الأركان ولا من الواجبات. ولا ريب أن العجز عَنِ الْمُصَافَّةِ عُذْرٌ، ومن القواعد المقرّرة من نصوص الشريعة: أن الحكم يتغير إذا ما طرأ على صاحب الحكم عذر، فهذا العُريان يصلي على حاله إذا لم يجد ما يستر عورته، والذي اشتبهت عليه القبلة يصلي إلى أيّ جهة، ولا يلزمه الإعادة إذا وجد سترة أو تبينت له القبلة، وهكذا.

٢ - أن عمومات الشريعة تؤيد هذا القول، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (١).

٣ - أن هذا القول فيه جمع بين الأدلة؛ فقوله ﷺ في حديث علي بن شيبان: «لا صلاة لمنفرد خلف الصف»، محمول على ما إذا قصر في أداء الواجب، وهو الانضمام إلى الصف وسدّ الفرجة، وأما إذا لم يجد فرجةً، فلا يحمل عليه الحديث، بدليل ما ذكرنا في الأمرين السابقين؛ لأنه ليس بمَقْصَرٍ، فتصحّ صلاته إن شاء الله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما حديث أبي بكرة، فليس فيه أنه صلى منفرداً خلف الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع، فقد أدرك من الاصطفاف المأمور به ما يكون به مدرّكاً للركعة، فهو بمنزلة أن يقف وحده ثم يجيء آخر فيصافّه، فإنّ هذا جائزٌ باتفاق الأئمة... ) (٢).

وعلى هذا، فمن صَلَّى جزءاً من صلاته خلف الصف ثم انضم إليه آخر لا يعدّ مصلياً خلف الصف منفرداً. وهذا ما فعله أبو بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والأظهر في حديث أبي بكرة أن النهي في قوله ﷺ: «زادك الله

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

(٢) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٩٧/٢٣)، وانظر: «الفتاوى السعدية» (ص ١٧١).

حرصاً، ولا تُعَدُّ»، نهى عَنِ الإسراع والسعي الشديد؛ لما تقدّم أول الكتاب من النهي عن إتيان الصلاة في حالة الإسراع، ولا يمكن أن يعود إلى الركوع دون الصفّ، ولا للاعتداد بتلك الركعة، لا سيما وقد فعل ذلك بعضُ الصحابة؛ كأبي بكرٍ، وزيد بن ثابت، وابن مسعود رضي الله عنهم وثبت هذا عنهم بأسانيد صحيحة<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز لمن لم يجد مكاناً في الصف أن يجذب رجلاً يقف معه لما يلي:

- ١ - أن الحديث الوارد في الجذب ضعيف، وهو حديث وابصة، وفيه: «ألا دخلت في الصفّ، أو جذبت رجلاً يصلي معك»<sup>(٢)</sup>.
  - ٢ - أن الجذب يُفْضِي إلى إيجاد فُرْجَةٍ في الصف، والمشروع سدُّ الفُرْج.
  - ٣ - أن الجذب تصرف في المجذوب، وتشويشٌ عليه، وتفويتٌ لفضيلة الصف الأول، وكَوْنِهِ خَلْفَ الإمام؛ لأنّ الغالب في الجذب أن يكون لمن هو خلف الإمام<sup>(٣)</sup>.
- وإذا دخل اثنان وفي الصف فرجةٌ، فأيهما أفضل: وقوفهما معاً، أو سدُّ أحدهما الفرجة ووقوف الآخر فذاً؟
- ذهب بعض أهل العلم إلى أن الراجح الاصطفاف مع بقاء الفرجة؛ لأنّ سد الفرجة مستحبٌ، والاصطفاف واجبٌ.

(١) انظر: «إرواء الغليل» (٢/٢٦٣، ٢٦٤).

(٢) أخرجه أبو يعلى (٢/٢٤٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/١٤٥)، والبيهقي (٣/١٠٥) من طريق السري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن وابصة، والسري بن إسماعيل: متروك، وقد توبع على هذه الزيادة بمتابعة واهية. فانظر: «الإرواء» (٢/٣٢٦).

(٣) انظر: تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله على «فتح الباري» (٢/٢١٣)، وانظر: «الضعيفة» (٢/٣٢٢).

وفي هذا نظر؛ فإن قوله ﷺ: «من وصل صفًا وصله الله، ومن قطع صفًا قطعه الله»<sup>(١)</sup>، يفيد وجوب سد الفرجة. وعليه، فالأولى في هذه الحالة أن يسد أحدهما الفرجة وينفرد الآخر، والله أعلم.

قال شارح سنن أبي داود: («من وصل صفًا»: بالحضور فيه، وسدّ الخلل منه. «ومن قطع صفًا»: أي: بالغيبة، أو بعدم السدّ، أو بوضع شيء مانع»<sup>(٢)</sup>).

ومثل ما تقدم ما لو وقف اثنان في الصف، ثم انصرف أحدهما لعذر، فإن الآخر يقف وحده على الصحيح، أو يقف عن يمين الإمام إن أمكن، ولا يجذب رجلًا.

وأما قول ابن قدامة: (إنه يدخل في الصف، أو يُنبّه رجلًا يخرج معه، أو يقف عن يمين الإمام، فإن لم يمكن شيء من ذلك نوى الانفراد، وأتم منفردًا؛ لأنه عذرٌ حدث له، فأشبهه ما لو سبق إمامه الحدث)<sup>(٣)</sup>.

فأقول: هذا فيه نظر، والصواب - إن شاء الله - أنه يتم الصلاة معهم، ولو لم يقف معه أحد، ولا شيء عليه؛ لأنه معذور ولا تقصير منه، كما لو سبق إمامه الحدث، فإن صلاته لا تبطل ببطلان صلاة إمامه، بل يستخلف على القول المختار في هذه المسألة، وما ذكره ابن قدامة قول في المذهب.

ومثل ذلك قول شارح «الزاد» في باب «صلاة الجمعة»: (وإن أحرم ثم زُحِمَ وأُخرج عن الصف فصلى فذا، لم تصح)<sup>(٤)</sup>. وهذا مبني على القول بأن صلاة المنفرد خلف الصف لا تصح، وقد علمت أن المختار القول بالصحة لمن كان معذورًا بأن اجتهد ولم يجد مكانًا، وهذا الذي زُحِمَ أولى بالعذر، فصلاته معهم صحيحة، إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

(١) تقدم تخريجه في الحكم العاشر. (٢) «عون المعبود» (٢/٣٦٦).

(٣) «المغني» (٣/٥٥).

(٤) «الروض المربع بحاشية ابن قاسم» (٢/٤٤٣).

واعلم أن الذين لا يجيزون صلاة المنفرد خلف الصف اختلفوا في بيان ماذا يفعل: فقال بعضهم: يجذب رجلاً، وقد علمت ضعف ذلك، وقال آخرون: يقف عن يمين الإمام، وهذا لا دليل عليه في هذه المسألة بالذات، وقد ورد أن أبا بكر وقف عن يمين الرسول ﷺ في مرضه - عليه الصلاة والسلام - وهي قضية فردية. أضف إلى ذلك أن الصفوف قد تكون كثيرة، واختراقها والوقوف عن يمين الإمام يُحدث تشويشاً على الإمام والمأمومين، ولا سيما الصف الأول ومن هم خلف الإمام، ثم إذا حضر ثانٍ وثالث هل يقال لكل واحد يأتي بمفرده: قف عن يمين الإمام؟! إن هذه التصرفات تؤيد القول بأنه يصلي خلف الصف إذا لم يجد مكاناً، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



(١) راجع رسالة: (ثلاث مسائل في الصلاة)، بقلم نزار محمد عرعور (ص ٣٥).

## الحكم الثاني عشر

### الدخول مَعَ الإمام على أي حال

إذا دخل المصلي المسجد والإمام في الصلاة دخل معه على أي حال كان؛ في القيام أو الركوع أو السجود أو بين السجدين؛ وذلك لِمَا ورد عن عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إذا وجدتم الإمام ساجدًا فاسجدوا، أو راكعًا فاركعوا، أو قائمًا فقوموا، ولا تعتدوا بالسجود إذا لم تدرکوا الركعة»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الصلاة، فعليكم بالسكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: (استدلَّ به على استحباب الدخول مَعَ الإمام في أيِّ حال وُجِدَ عليها)<sup>(٣)</sup>.

وعن معاذ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم والإمام على حال، فليصنع كما يصنع الإمام»<sup>(٤)</sup>.

هذه هي السنة في حق الداخل والإمام في الصلاة؛ بدلالة ما ذَكَرَ من النصوص.

(١) عزاه الألباني في «الصحيحة» (٣/ ١٨٥) إلى «مسائل أحمد وإسحاق» لإسحاق بن منصور، ولم أجده في طبعة الجامعة الإسلامية، قال الألباني بعد سياق سنده: (هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، وقد أخرجه البيهقي [٢/ ٨٩]).

(٢) تقدم هذا الحديث في الحكم الخامس من أحكام الخروج إلى المسجد.

(٣) «فتح الباري» (٢/ ١١٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٥٩١) وفي سنده مقال، وقد صححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (١/ ١٨٣)، وانظر: «نيل الأوطار» (٣/ ١٧٣)، و«الصحيحة» (٣/ ١٨٥).

ومن الناس من إذا دخل والإمام ساجد أو بين السجدين لم يدخل معه حتى يقوم إلى الركعة التالية، أو يعلم أنه في التشهد فيجلس معه، وهذا قد حرم نفسه فضل السجود، مع أنه مخالف لما تضمنته الأدلة المتقدمة. قال بعض العلماء في فضل السجود مع الإمام إذا أدركه ساجداً: (لعله ألا يرفع رأسه من السجدة حتى يُغفر له) <sup>(١)</sup>.

قال شارح «جامع الترمذي»: قوله: «فليصنع كما يصنع الإمام»؛ **أي: فليوافق الإمام فيما هو فيه من القيام أو الركوع أو غير ذلك؛ أي: فلا ينتظر الإمام إلى القيام، كما يفعله العوام** <sup>(٢)</sup>.

واعلم أن أحوال الإمام وقت دخول المأموم المسجد أربع، وهي أهم الأحوال:

- ١ - أن يكون الإمام قائماً في سرية أو جهرية.
  - ٢ - أن يكون الإمام راکعاً.
  - ٣ - أن يكون الإمام ساجداً أو بين السجدين.
  - ٤ - أن يكون الإمام في التشهد.
- وسأبين - إن شاء الله - ما يفعله المأموم في كل حالة، فأقول مستمداً من الله التوفيق والسداد:

### الحالة الأولى: أن يكون الإمام قائماً:

من دخل والإمام يقرأ الفاتحة، فإنه يكبر تكبيرة الإحرام، ثم يسكت حتى يفرغ الإمام من قراءة الفاتحة؛ لأن المأموم مأمور بالاستماع والإنصات لقراءة إمامه، واستفتاحه وتعوذه يشغله عن الاستماع والإنصات المأمور به، وليس له أن يشتغل عما أمر به بشيء <sup>(٣)</sup>.

(١) «تحفة الأحوذى» (٣/١٩٩).

(٢) المرجع السابق.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٨٠).

وهذا القول - أعني أنه لا يستفتح ولا يتعوذ حال جهر إمامه - هو أصح الأقوال في هذه المسألة - إن شاء الله - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله <sup>(١)</sup>؛ وذلك لقوة مأخذه؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» <sup>(٢)</sup>.

فإذا فرغ الإمام من الفاتحة أتى المأموم بدعاء الاستفتاح، ثم استعاذ وقرأ البسملة والفاتحة، وإذا لم يمكنه أن يستفتح ويستعيد قبل أن يبدأ الإمام بقراءة السورة، فإنه لا يستفتح؛ لأنَّ دعاء الاستفتاح سنة؛ بل يستعيد ويقرأ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا» <sup>(٣)</sup>.

وهذا على القول بوجوب قراءة الفاتحة على المأموم في الصلاة الجهرية، وهو الراجح إن شاء الله؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» <sup>(٤)</sup> وهذا نفي للصحة.

أما إذا دخل المسجد والإمام في الصلاة السريّة، فإنه يكبر تكبيرة الإحرام، ويستفتح، ويستعيد، ثم يقرأ إذا ظن أنه يُتَمُّ الفاتحة قبل أن يركع إمامه إذا كان هناك قرينة، حيازةً لفضيحة الاستفتاح والفاتحة، وإلا اشتغل بالفاتحة بعد تكبيرة الإحرام ولا يستفتح؛ لأن الاهتمام بالفرض أولى <sup>(٥)</sup>.

ولا يقتصر في قراءته خلف إمامه في السريّة على قصار السور إذا كان حافظاً لغيرها في صلاة يطيل الإمام فيها غالباً كالظهر؛ لأن قراءة

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٤١/٢٢)، (٢٨١/٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١)، وأحمد (٣٦٨/٣٧)، والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (ص ٦١) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه وقال الترمذي: (حديث حسن)، وانظر: «التلخيص» (٢٤٦/١)، «منحة العالم» حديث (٢٧٩).

(٤) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٥) «مغني المحتاج» (٢٥٧/١)، وانظر: «تلبس إبليس» (ص ١٦١).



القرآن في الصلاة أفضل من قراءته خارج الصلاة، وما ورد من الفضل لقارئ القرآن يتناول المصلي أعظم مما يتناول غيره.

ثم إن السكوت في الصلاة بلا ذِكْرٍ ولا قراءة ولا دعاء ليس عبادةً، ولا مأموراً به فيما عدا الإنصات لقراءة الإمام، بل إن السكوت يفتح باب الخواطر والأفكار التي تُبْعَدُ المصلي عما هو فيه <sup>(١)</sup>.

وإذا ركع الإمام ترك المأموم بقية الفاتحة وركع معه؛ لأنه لم يدرك غير ما قرأه، ويكون مدرّكاً للركعة، كما لو أدركه في الركوع، فإن الفاتحة تسقط عنه، ولا يتخلّف عن إمامه لإتمام الفاتحة؛ لقوله ﷺ: «وإذا ركع فاركعوا» <sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

### الحالة الثانية: أن يكون الإمام راکعاً:

إذا دخل المسجد والإمام راکع ركع معه، ويكون مدرّكاً للركعة إذا اجتمع مع الإمام في حدٍّ أقل الركوع، وهو قدر ما يمسّ وَسَطُ الْخِلْقَةِ ركبتيه بيديه، ولو لم يطمئن، قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عمّن أدرك الإمام راکعاً، فكبر ثم ركع فرفع الإمام؟ قال: إذا أمكن يديه من ركبتيه قبل أن يرفع الإمام فقد أدرك <sup>(٣)</sup>. اهـ.

ثم يطمئن ويتابع إمامه، وإذا أدركه حال الركوع أجزأته تكبيرة واحدة، وهي تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع، رُوِيَ ذلك عن زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهما وسعيد وعطاء والحسن وإبراهيم النخعي، وبه قال الشافعي ومالك وأصحاب الرأي، وهو المنصوص عن أحمد، قال

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٩٦).

(٢) انظر: «المجموع» (٤/٢١٢، ٢١٣)، والحديث جزء من الحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، وقد ذكر تخريجه قريباً.

(٣) «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص ٣٥)، وانظر: «المجموع» (٤/٢١٥)، و«حاشية الروض» لابن قاسم (٢/٢٧٥).

أبو داود: قلت لأحمد: أدرك الإمام راکعاً؟ قال: يجزيك تكبيرة<sup>(١)</sup>. اهـ.

وذلك لأن حال الركوع يضيق عن الجمع بين تكبيرتين في الغالب، ولأنه اجتمع عبادتان من جنس واحد في محل واحد، ونية الركوع لا تنافي نية الافتتاح، فأجزأ الركن - وهي تكبيرة الإحرام - عن الواجب - وهي تكبيرة الركوع - كطواف الإفاضة يغني عن طواف الوداع إذا جعله آخر شيء<sup>(٢)</sup>.

فإن أمكن أن يأتي بتكبيرتين: الأولى للإحرام، والثانية للركوع، فهذا أولى، قال أبو داود: قلت لأحمد: يكبر مرتين أحب إليك؟ قال: فإن كبر تكبيرتين، فليس فيه اختلاف<sup>(٣)</sup>. اهـ.

وعلى الداخل أن يكبر للإحرام قائماً، فإن أتى بها حال انحنائه للركوع لم يصح<sup>(٤)</sup>.

وإذا ركع مع الإمام أجزأته الركعة ولو لم يقرأ الفاتحة، وهذا قول الجمهور، وهو الراجح - إن شاء الله - لقوله ﷺ: «مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة»<sup>(٥)</sup>. فدل على أن الداخل مع الإمام الذي لم يتمكن من قراءة الفاتحة قد أدرك الركعة بمجرد إدراكه له راکعاً، قال ابن خزيمة: (باب إدراك المأموم الإمام ساجداً، والأمر بالاعتداء به في السجود، وأنه لا يعتد به؛ إذ المدرك للسجدة إنما يكون بإدراك الركوع قبلها). ثم ساق الحديث<sup>(٦)</sup>.

وكذلك، فإن الرسول ﷺ أمر الداخل بأن يصنع كما يصنع الإمام. ومعلوم أنه لا يحصل الامتثال إلا إذا ركع مع إمامه، فإذا أخذ يقرأ

(١) «مسائل الإمام أحمد» (ص ٣٥)، و«المغني» (١٨٢/٢).

(٢) «المغني» (١٨٣/٢)، وانظر: «القواعد» لابن رجب «القاعدة الثامنة عشرة».

(٣) «مسائل الإمام أحمد» (ص ٣٥). (٤) «المغني» (١٣٠/٢).

(٥) تقدم تخريجه في الحكم السادس. (٦) «صحيح ابن خزيمة» (٥٧/٣).

الفاتحة، فقد أدرك الإمام على حالة، ولم يصنع كما صنع إمامه، فخالف الأمر الذي وجب عليه امتثاله<sup>(١)</sup>.

وكذلك يؤيده حديث أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راکع، فركع معه قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «زادك الله حرصاً ولا تعد»<sup>(٢)</sup>.

ووجه الدلالة: أنه لو لم يكن إدراك الركوع مجزئاً لإدراك الركعة مع الإمام، لأمره النبي ﷺ بقضاء تلك الركعة التي لم يدرك القراءة فيها، ولم يُثقل عنه ذلك وقت الحاجة إلى البيان، فدل على أن من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة<sup>(٣)</sup>.

وأما أدلة وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، فهي عامة تشمل المسبوق وغير المسبوق، وحديث أبي بكرة خاص بالمسبوق، ولا تعارض بين العام والخاص، كما في الأصول، حيث يُخصّص العام بالخاص، ويكون المسبوق الذي لم يدرك القيام ومحل القراءة خارجاً من هذا العموم، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

### الحالة الثالثة: أن يكون الإمام ساجداً أو بين السجدين:

إذا دخل المصلي المسجد والإمام في السجود سجد معه - لما تقدم من قوله ﷺ: «إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا، ولا تعدوها شيئاً...» - وكذا إذا أدركه بين السجدين جلس معه؛ لعموم ما تقدم، ولا تُحسب له هذه الركعة؛ لأنه لم يدرك الركوع معه.

وقد ذكر أهل العلم - رحمهم الله تعالى - أن المصلي الذي أدرك إمامه ساجداً أنه يكبر تكبيرة الإحرام ثم يسجد مع إمامه من غير تكبير؛

(١) من كلام الشوكاني رحمته الله في رسالة له، أوردها صاحب «عون المعبود» (٣/ ١٥٧).

(٢) تقدم تخريجه قريباً. (٣) انظر: «الصححة» (٢٣٠).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٢٩٠).

لأنه لم يدرك محل التكبير، قال ابن قدامة: (وإن أدرك الإمام في ركن غير الركوع لم يكبر إلا تكبيرة الافتتاح، وينحط بغير تكبير؛ لأنه لا يُعْتَدُّ له به، وقد فاته محل التكبير، وإن أدركه في السجود أو التشهد الأول كبر حال قيامه مع الإمام إلى الثالثة؛ لأنه مأموم له، فيتابعه في التكبير، كمن أدرك معه من أولها)<sup>(١)</sup>.

وهذا بخلاف التكبير للركوع؛ فإنه محسوب له، وبخلاف ما إذا انتقل بعد ذلك مع الإمام من السجود أو غيره، فإنه يكبر موافقة للإمام في الانتقال إليه، وإن كان غير محسوب له، كما أفاده ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ.

**والقول الثاني:** أنه ينحط معه بتكبير، فيكبر الأولى للإحرام، والثانية ليقعد بها؛ لأنه التزم متابعة الإمام وهو في القعود أو السجود، والانتقال من القيام إلى السجود يكون بالتكبير، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

ولو أحرم بالصلاة وانحط ساجداً، فرفع الإمام رأسه قبل أن يضع المأموم جبهته على الأرض، فالظاهر أنه يرجع معه ولا يسجد؛ لفوات محل المتابعة برفع الإمام رأسه من الأرض قبل وضع المأموم جبهته عليها، بخلاف ما إذا كان معه من أول الصلاة.

ولو أدركه في السجدة الأولى فانحط ساجداً فرفع الإمام رأسه، وجلس بين السجدين جلس معه المأموم، فإذا سجد الثانية سجد معه، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

### الحالة الرابعة: أن يكون الإمام في التشهد:

إذا دخل المسجد والإمام في التشهد، فقد فاتته صلاة الجماعة؛

(١) «المغني» (١٨٣/٢)، وانظر: «المجموع» (٢١٨/٤).

(٢) «المجموع» (٢١٨/٤)، و«حاشية ابن قاسم» (٢٧٧/٢)، وانظر: «الإنصاف»

(٢٢٥/٢)، وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٩١/٢).

(٣) انظر: «القول التمام» (ص ٢٠٢).

لأن صلاة الجماعة لا تدرَكُ إلا بإدراك ركعة كاملة على القول المختار، كما سيأتي إن شاء الله.

وهذا الذي دخل المسجد والإمام في التشهد، الأصل أنه يدخل مع الإمام؛ لعموم «إذا أتى أحدكم والإمام على حال، فليصنع كما يصنع الإمام»<sup>(١)</sup>. إلا إذا كان يطمع بمجيء غيره، فإن من العلماء من يرى أنه لا يدخل مع الإمام؛ لفوات الجماعة، وله ولمن جاء معه أن يقيموا جماعة ثانية<sup>(٢)</sup> - كما سيأتي بيانه إن شاء الله - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (إذا كان المدرك أقلَّ من ركعة وكان بعدها جماعة أخرى فصلى معهم في جماعة صلاة تامة فهذا أفضل، فإنَّ هذا يكون مصلياً في جماعة، بخلاف الأول)<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.



(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) انظر: «فتاوى ابن عثيمين» (٨٩/١٥)، و«فتاوى ابن باز» (١٧٣/١٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٥٧/٢٣).

### الحكم الثالث عشر

#### ما تُدْرِكُ به الجماعة

تُدْرِكُ الجماعة بإدراك ركعة مَعَ الإمام، فَمَنْ أدرك مع إمامه ركعةً، فقد أدرك الجماعة، ومن أدرك أقلَّ من ركعة، كأن يدرِّكه في السجود من الركعة الأخيرة أو في التشهد؛ فقد فاتته الجماعة، وهذا هو القول الراجح من قولي أهل العلم، ودليل ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركعةً من الصلاة، فقد أدرك الصلاة» <sup>(١)</sup>.

فهذا حديث صريح يدل بمنطوقه على أنَّ من أدرك ركعة من صلاة الإمام، فقد أدرك صلاة الجماعة؛ لأنه نصُّ عام في جميع صور إدراك ركعة من الصلاة، سواء كان إدراك جماعة، أو إدراك وقت. ويدل بمفهومه على أنَّ من أدرك أقلَّ من ركعة لم يدرك الصلاة، سواء كان إدراك جماعة، أو إدراك وقت.

والركعة لا تُدْرِكُ إلَّا بإدراك الركوع مع الإمام، بأن يجتمع مَعَ الإمام في حدِّ أقلِّ الركوع، ولو لم يدرك قراءة الفاتحة مَعَ إمامه، وقد مضى بيان ذلك. أمَّا من قال: إن الجماعة تدرك بإدراك التكبير قبل سلام الإمام؛ فهو قولٌ مرجوح، لا يعضِّده دليل؛ لما يلي:

١ - أنه مبنيٌّ على تعليل، وهو أنَّ المأموم أدرك جزءًا من صلاة الإمام، فأشبهه ما لو أدرك ركعة، وهذا تعليل في مقابلة نص.

٢ - أنه لا يعرف في نصوص الشرع تعليق الإدراك بإدراك تكبيرة لا في الوقت، ولا في الجمعة، ولا في الجماعة، فهو وصف ملغى في نظر الشارع، فلا يجوز اعتباره، ولا بناء الحكم عليه.

(١) تقدم تخريجه في الحكم السادس.

٣ - أن ما دون الركعة لا يُعتدُّ به في الصلاة؛ لأن المأموم يستقبل جميع صلاته منفردًا، فلم يدرك مع إمامه شيئًا يحتسب له به، فتكون صلاته كلها صلاةً منفردٍ<sup>(١)</sup>.

لكن بقي مسألة يُسأل عنها، ويناسب ذكرها هنا؛ وهي: هل يجوز للمسبوق أن يعتدَّ بالركعة الزائدة في حق الإمام، ويعتبرها ركعة صحيحة له؟ ومثال ذلك: إمام قام إلى خامسة في رباعية - كالظهر - أو إلى رابعة في المغرب ساهيًا، وهناك مأموم دخل معه في هذه الركعة، ولم يعلم أنها زائدة، فهل تحسب له ويكون قد أدرك الجماعة؟

الراجح من قولي أهل العلم أنه يعتد بها، فتحسب له من صلاته، ويكون أدرك الجماعة؛ لأنه أدرك مع الإمام ركعة، وهي وإن كانت زائدة في حق الإمام، فهو معذور بزيادتها؛ لأنه لم يتعمدّها، وهي صحيحة في حق المسبوق؛ لأنها من صلاته الأصلية. ولو قلنا: لا يعتد بها لاقتضى ذلك جواز أن يزيد في الصلاة ركعةً متعمدًا، وذلك مبطل للصلاة بالإجماع؛ لأنه يقتضي أن يصلي الرباعية خمسًا، والمغرب أربعًا، وما لزم منه خرق الإجماع ومخالفة الأدلة الشرعية، فهو غير صحيح.

وأما من قال: إن المسبوق لا يعتدُّ بها؛ لأنها زيادة لا يعتدُّ بها الإمام، فلم يعتدَّ بها المأموم، ففيه نظر؛ لأن الإمام لا يعتدُّ بها؛ لكونها زائدة في حقه والمأموم يعتدُّ بها؛ لكونها من صلاته، فكيف نلغيها ونأمره أن يزيد في صلاته؟! والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٥٧)، «أحكام الإمام والائتمام» (ص ٣٦٠).

(٢) انظر: «الإنصاف» (٢/١٢٧، ١٢٨)، «الفتاوى السعدية» (ص ١٥٣)، «أحكام الإمامة والائتمام» (ص ٣٦٩).

## الحكم الرابع عشر

### في صفة الصلاة

ثبت عنه ﷺ أنه قال: «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(١)</sup>. وقد بيَّن النبي ﷺ صفة الصلاة بالقول والفعل. وحرِيَّ بالمكلف أن يتأسى بنبيه ﷺ في صفة صلاته، فإنَّ ذلك أقوى في إيمانه، وأدْلُ على اتِّباعه لرسول الله ﷺ، وأكملُ في عبادته. وكثيرٌ من الناس يخلُّون في الصلاة بأشياء، إما جهلاً وإما تهاوُّناً، وسأذكر - بعون الله - صفة الصلاة كما ثبتت في السنة، مجردةً عن الدليل خشية الإطالة، مع عزو كل صفة إلى مصدرها من مصادر السنة، فأقول:

١ - يُسنُّ القيام إلى الصلاة عند قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، وإن قام عند رؤية الإمام، أو عند أول الإقامة فلا بأس؛ لأن في الأمر سعة<sup>(٢)</sup>. ثم يكبر تكبيرة الإحرام قائلاً: (الله أكبر)، لا يجرى عنها غيرها<sup>(٣)</sup>، رافعاً يديه إلى منكبيه، أو إلى فروع أذنيه، مبسوطتين، مضمومتَي الأصابع، مستقبلاً ببطونهما القبلة<sup>(٤)</sup>.

وما يفعله بعض الناس من الرفع إلى سرِّته، أو فوقها بقليل فهو قصور في تطبيق السنة.

وهذا الرفع مشروع في حق المرأة أيضاً؛ لأن الأصل أنَّ ما ثبت في حق الرجال يثبت في حق النساء، وكذا العكس، إلا ما دلَّ الدليل على استثنائه<sup>(٥)</sup>.

(١) هذه الجملة وردت في حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقد انفرد بها البخاري (٦٣١) عن بقية أصحاب الكتب الستة.

(٢) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٠٥/٥)، «بدائع الفوائد» (٨٠/٣).

(٣) «زاد المعاد» (٢٠١/١).

(٤) البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠، ٣٩١)، وانظر: «زاد المعاد» (٢٠٢/١).

(٥) «المغني» (٢٥٨/٢)، «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٧٣/١٣، ٧٤).



فإن وُجِدَ مانعٌ من الرَّفْعِ رَفَعَ حسب استطاعته، فإن كان لا يستطيع رفعهما معًا، رفع واحدة.

وله أن يبدأ التكبيرَ مَعَ رفع يديه، وينتهي مع انتهاء الرفع؛ لأن الرفع للتكبير، وله أن يقدِّم الرفع قبل التكبير، أو يقدم التكبير قبل الرفع<sup>(١)</sup>. فإذا فرغ من تكبيرة الإحرام سَنَّ له أن يضع يده اليمنى على كفِّ اليسرى ورُسْغِها وساعدها<sup>(٢)</sup> أو يضع يده اليمنى على ذراع اليد اليسرى<sup>(٣)</sup>، ثم يضعهما على أيِّ موضع، فوق سُرَّتِهِ أو تحتها أو عليها، فهو مخيَّرٌ<sup>(٤)</sup>، وهو دليل الخشوع والذل والانكسار بين يدي رب العالمين<sup>(٥)</sup>.

وإن نظر المصلي إلى موضع سجوده فهو أولى؛ لأنه أخشع للقلب، وأكفُّ للبصر، وأبلغ في الخضوع، ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام وغيره؛ لعدم المخصَّص<sup>(٦)</sup>، وإن نظر أمامه فقد ورد ما يدل على جوازه<sup>(٧)</sup>.

ولم يرد في المسافة بين القدمين حال القيام سنة عن الرسول ﷺ، فتكون المسافة بحسب طبيعة الإنسان حال وقوفه؛ لأن كلَّ شيء لم يرد به صفة شرعية فإنه يبقى على طبيعته<sup>(٨)</sup>.

- (١) انظر: «نيل الأوطار» (٢/٢٠٠، ٢٨٠) «أصل صفة الصلاة» (١/١٩٣).
- (٢) أبو داود (٧٢٧)، والنسائي (٢/٩٨)، وابن ماجه (١/٢٦٦)، وأحمد (٣١/١٦٠). وإسناده صحيح، وأصله في «صحيح مسلم» (٤٠١) وليس فيه ذكر الرسغ والساعد.
- (٣) البخاري (٧٤٠).
- (٤) انظر: «المغني» (٢/١٤١)، «بدائع الفوائد» (٣/٩١)، «لأجديد في أحكام الصلاة» (ص ١٧) «منحة العلام في شرح بلوغ المرام» للمؤلف، حديث (٢٧٨).
- (٥) انظر: «الخشوع في الصلاة»، لابن رجب (ص ٣٥ - ٣٦).
- (٦) «الشرح الممتع» (٣/٥١).
- (٧) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٤/٢٦٨)، «منحة العلام» (٢/٤٥٥) ط: الرابعة.
- (٨) انظر: «الإنصاف» (٢/٦٩).

٢ - ثم يستفتح، وهو سنة، فيقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك»<sup>(١)</sup>، أو يقول: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما يُنقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد»<sup>(٢)</sup>، أو غير ذلك مما ثبت في السنة. والأفضل أن يأتي بهذا تارة، وبهذا تارة أخرى؛ لأن في ذلك إحياء للسنة، وهو أحضر للقلب، وأدعى لفهم ما يقول<sup>(٣)</sup>.

٣ - ثم يستعيد للقراءة، والاستعاذة سنة؛ ثم يبسم، وهي سنة أيضًا، ثم يقرأ الفاتحة، سواء كان إمامًا أو مأموماً أو منفردًا، إذا كانت الصلاة سرية، فإن كانت جهرية، فمن أهل العلم من قال: يقرأ المأموم الفاتحة ولو في أثناء جهر الإمام بالقراءة<sup>(٤)</sup>؛ لأن الفاتحة ركن لا تصح الصلاة إلا بها، إلا المسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع فقد أدرك الركعة، وتسقط عنه الفاتحة، كما تقدم.

(١) أبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢)، والنسائي (١٣٢/٢)، وابن ماجه (٨٠٦)، والحاكم (٢٣٥/١) وصححه الحاكم، وسكت عنه الذهبي. والحديث له عدة طرق، عن عمر وأبي سعيد وعائشة رضي الله عنهن، وقد أخرجه مسلم (٣٩٩) بسند فيه انقطاع، وقد أورده عرضاً لا قصداً، وانظر: «شرح النووي» (٣/٣٥٤).

\* وفي رفع هذا الحديث مقال لأهل العلم، وقد صح عن عمر موقوفاً، وله حكم الرفع. وقد اختار الإمام أحمد هذا الاستفتاح لعشرة أوجه، ذكر بعضها ابن القيم في «زاد المعاد» (١/٢٠٥).

(٢) البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٣) وهذا الذي ينبغي في العبادات الواردة على وجوه متعددة كأفعال الصلاة وأقوالها - كما تقدم - (ص ٦٠)، انظر: قواعد ابن رجب «القاعدة الثانية عشرة»، «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٢/٤٥٩)، «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص ١٧٧).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٢/٣٤٠)، «نيل الأوطار» (٢/٢٤٣)، «فتاوى الشيخ ابن باز» (١/٦١)، «مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (١٣/١٥٤).

ومنهم من قال: لا يقرأ في الجهرية؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

ويجب أن تكون قراءة الفاتحة في حال القيام، فإن قرأ شيئاً منها قبل أن يقوم إلى الركعة الثانية بلا عذر لم تصح<sup>(١)</sup>.

ولا بد أن يقرأ الفاتحة تامة متوالية، مع تشديداتها، فإن أسقط منها حرفاً أو لَحَنَ فيها لَحْنًا يغيّر المعنى لم تصحّ، وإذا انتهى من قراءتها قال: آمين. والسنة أن يكون تأمين المأموم مع تأمين الإمام - كما تقدم أيضاً -، ثم يقرأ ما تيسر من القرآن، وإن كان مأموماً قرأ بقدر إطالة الصلاة - كالظهر مثلاً -؛ لأن الصلاة ليس فيها سكوت إلا في حال جهر الإمام.

٤ - ثم يسكت بعد قراءته سكتة لطيفة - إن كان إماماً أو منفرداً - ثم يركع رافعاً يديه - كما تقدم -، والمجزئ من الركوع هو الانحناء بحيث يمكنه مسّ ركبتيه بيديه<sup>(٢)</sup>.

والركوع الموافق للسنة ما اجتمع فيه أربع صفات:

**الأولى:** أن يمدّ ظهره ويسطه، فلا يُقَوِّسه ولا يهصره بحيث ينزل وسطه.

**الثانية:** أن يجعل رأسه حِيَال ظهره، فلا يرفعه ولا يخفضه<sup>(٣)</sup>.

**الثالثة:** أن يضع كفيه على ركبتيه، مفرّجتي الأصابع، قابضاً بهما على ركبتيه.

**الرابعة:** أن يجافي مرفقيه عن جنبه<sup>(٤)</sup>، ثم يقول: سبحان ربي العظيم<sup>(٥)</sup>. والواجب مرة واحدة، والأفضل الإكثار

(١) «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٣٥٢/١٣).

(٢) «منتهى الإرادات» (٢١٤/١)، «المجموع» (٤٠٦/٣).

(٣) مسلم (٤٩٨)، وابن ماجه (٨٧٢)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٣٠٥/٢)، «فتح الباري» (٢٧٥/٢).

(٤) البخاري (٨٢٨)، والترمذي (٢٦٠)، وأبو داود (٧٣١)، (٧٣٤).

(٥) أبو داود (٨٦٩)، وابن ماجه (٨٨٧)، وأحمد (٦٣٠/٢٨)، وانظر: «أصل صفة صلاة النبي ﷺ» للألباني (٦٥٠/٢).

من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة<sup>(١)</sup>، إلا إذا كان إمامًا فلا يطيل، إلا إن علم من حال المأمومين أنهم يؤثرون ذلك.

وإن قال: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي»<sup>(٢)</sup> فحسن، أو غير ذلك من أذكار الركوع<sup>(٣)</sup>؛ لأن السنة تعظيم الرب - سبحانه - في الركوع. **٥ -** ثم يرفع رأسه من الركوع مكبرًا رافعًا يديه - كما تقدم -، ويعتدل قائمًا حتى يرجع كل عضو إلى موضعه<sup>(٤)</sup>، ويطمئن<sup>(٥)</sup>، ويقول حال رفعه: «سمع الله لمن حمده»، إمامًا كان أو منفردًا، ثم يقول وهو قائم: «ربنا ولك الحمد»<sup>(٦)</sup>، أو «اللَّهُم ربنا ولك الحمد» أو يقول: «ربنا ولك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»<sup>(٧)</sup>.

ويضع يده اليمنى على ذراعه اليسرى حال قيامه؛ لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ التفريق بين ما قبل الركوع وما بعد الرفع منه، ونُقل عن الإمام أحمد أن المصلي بعد الرفع مخير بين القبض والإرسال، وقال: (أرجو ألا يضيق ذلك)<sup>(٨)</sup>.

**٦ -** ثم يهوي للسجود مكبرًا، والأفضل أن يكون ابتداء التكبير مع ابتداء انحطاطه، وانتهاءه مع انتهائه.

- 
- (١) انظر: «سنن الترمذي» (٥٧/٢) والمصدر السابق.  
 (٢) البخاري (٤٩٦٨)، ومسلم (٤٨٤). (٣) «الأذكار» للنووي (ص ٥٠).  
 (٤) البخاري (٨٢٨). (٥) البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).  
 (٦) البخاري (٧٨٩)، مسلم (٣٩٢) (٢٨). (٧) مسلم (٤٧٧).  
 (٨) البخاري (٧٤٠)، وانظر: رسالة الشيخ: عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ «أين يضع المصلي يديه بعد الرفع في الركوع؟» ضمن «ثلاث رسائل في الصلاة» من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وانظر: «النكت على المحرر» (٦٢/١)، «الإنصاف» (٦٣/٢)، «فتاوى ابن عثيمين» (١٦٠/١٣).

وللمصلي أن يضع ركبتيه على الأرض ثم يديه ثم جبهته وأنفه، أو يضع يديه قبل ركبتيه<sup>(١)</sup>، فيسجد على جبهته مع أنفه، ويديه وركبتيه وأطراف قدميه. والسجود الموافق للسنة ما اجتمع فيه أربع صفات:

**الأولى:** أن يجعل يديه حال سجوده حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وله أن يسجد بين كَفَّيْهِ، وله أن يجعلهما حَذْوَ أَذْنَيْهِ، فكلُّ ذلك ورد في السنة<sup>(٢)</sup>.

**الثانية:** أن يبسط كفيه، مضمومَتَي الأصابع إلى القبلة<sup>(٣)</sup>.

**الثالثة:** أن يجافي عضديه عن جنبيه، وبطنه عن فخذه، وفخذه عن ساقيه<sup>(٤)</sup>، وهذه المجافاة سنة ما لم يؤذِ مَنْ بجانبه، فإن حصل ذلك ترك المجافاة.

**الرابعة:** أن ينصب قدميه في أثناء السجود، ويثني أصابعهما بحيث تكون في اتجاه القبلة<sup>(٥)</sup>.

ويسن الاعتدال في السجود، ولا ينبغي الامتداد الزائد، فإنه خلاف السنة<sup>(٦)</sup>، ولا يبسط ذراعيه على الأرض، إلا إذا طال السجود، فله أن

(١) أبو داود (٨٣٨)، والترمذي (٢٦٨)، والنسائي (٢٠٦/٢) وقال الترمذي: (حديث حسن غريب)، وانظر: «المغني» (١/١٩٣)، «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٢/٤٤٩). و«زاد المعاد» (١/٢٢٣)، و«الشرح الممتع» (٣/١٥٤).

(٢) أبو داود (٧٣٤)، والترمذي (٢٧، ٢٧١). وقال عن كل واحد منهما: (حديث حسن صحيح)، كما في طبعة أحمد شاكر، وفي غيرها بتحسين الثاني دون تصحيحه.

(٣) «سنن الترمذي» (٢/٥٩ - ٦١). (٤) البخاري (٣٩٠)، ومسلم (٤٩٥).

(٥) «صحيح البخاري» (٨٢٨)، وانظر: «الشرح الممتع» (٣/١٦٩). رسالة «لا جديد في أحكام الصلاة» للشيخ بكر أبو زيد - الطبعة الثالثة - فقد أثبت أن السنة في القدمين حال السجود هو التفريق باعتدال على سَمَتِ البدن، وَضَعَفَ القول برصّ الساجد عقبه، والله أعلم.

(٦) «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (١٣/٢٩، ١٨٧).

يعتمد بمرفقيه على فخذه<sup>(١)</sup>، وينبغي للمصلي أن يباشر الأرض بجبهته إلا إن كان الحائل منفصلاً - كفراش المسجد - فيجوز، فإن كان متصلاً - كطرف ثوبه ونحو ذلك - كره السجود عليه إلا لحاجة، كبرد أو حر أو شوك ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>، ثم يقول: سبحان ربي الأعلى<sup>(٣)</sup>، ثلاثاً، ويجزئ واحدة، وله أن يقول: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي»<sup>(٤)</sup>، أو يقول: «اللهم اغفر لي ذنبي كله دقّه وجلّه وأوله وآخره وعلانيته وسره»<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك ممّا ثبت في السنة. وينبغي تعظيم الربّ في السجود، والإكثار من الدعاء؛ لقرب العبد من ربه تبارك وتعالى<sup>(٦)</sup>.

٧ - ثم يرفع رأسه مكبراً في حال رفعه، ويجلس مفترشاً رجله اليسرى، ناصباً اليمنى، مستقبلاً بأصابعها القبلة<sup>(٧)</sup>، ولا بأس بالإلقاء في هذه الجلسة، وهو أن يجلس على عقبيه، ناصباً قدميه<sup>(٨)</sup> ويضع يده اليمنى على فخذه أو ركبته مبسوطةً مضمومة الأصابع إلى القبلة، واليسرى كذلك، أو يلقمها الركبة كالقابض لها<sup>(٩)</sup>، وإن قبض من اليد

(١) أبو داود (٩٠٢)، والترمذي (٢٨٦)، وأحمد (١٨٢/١٤) وإسناده قوي، لكن أعلّ بالإرسال، وصحح إرساله البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٠٣/٤)، والترمذي (٧٨/٢)، وأبو حاتم كما في «العلل» لابنه (٥٤٦)، والدارقطني كما في «العلل» له (٨٥/١٠ - ٨٦).

(٢) «المغني» (١٩٧/١)، «الشرح الممتع» (١٦٠/٣).

(٣) أبو داود (٨٧١)، والترمذي (٢٦٢) وقال: (حديث حسن صحيح).

(٤) تقدم تخريجه. (٥) مسلم (٤٨٣).

(٦) «الأذكار» للنووي (٥٣)، و«صفة الصلاة» للألباني (ص ١٤٥).

(٧) مسلم (٤٩٨)، وأبو داود (٩٥٨)، والنسائي (١٨٧/٢)، وانظر: «المغني» (٢٠٥/٢).

(٨) «صحيح مسلم» (٥٣٦).

(٩) «صحيح مسلم» (٥٧٩)، «شرح المنتهى» للبهوتي (٤٠٢/١)، «فتاوى ابن باز» (١٤٦/١١).

اليمنى الخنصر - وهي الإصبع الصغرى - والبنصر - وهي الإصبع التي تلي الخنصر - وحلق الإبهام - وهي الإصبع الكبيرة - مع الوسطى، أو غير ذلك من الصفات، ورفَع السبابة جاز، فقد قال بذلك بعض العلماء استنادًا إلى بعض النصوص<sup>(١)</sup>، ومن قال بالبسط حمل هذه الصفة على جلوس التشهد، وهو الأقرب.

ويقول: «ربي اغفر لي»<sup>(٢)</sup> ويكررها، ويجزئ واحدة، ويدعو في هذا الجلوس؛ لأنه موضع دعاء. وله أن يقول: «اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني»<sup>(٣)</sup>.

٨ - ثم يسجد الثانية كالأولى في الهيئة والدعاء، ثم يرفع مكبرًا ناهضًا على صدور قدميه<sup>(٤)</sup>، معتمدًا بيديه على ركبتيه إن سَهَلَ، وإلا اعتمد بيديه على الأرض<sup>(٥)</sup>، ولا يجلس جلسة الاستراحة - وهي جلسة

(١) قال بذلك ابن القيم كما في «زاد المعاد» (٢٣٨/١)، وتبعه على ذلك الشيخ محمد العثيمين كما في «مجموع فتاواه» (١٣/١٩١ - ٢١١)، وانظر: رسالة «لا جديد في أحكام الصلاة» لبكر أبو زيد (ص ٣٨).

(٢) أبو داود (٨٧٤)، والنسائي (١٨٣/٢)، وابن ماجه (٨٩٧)، والحاكم (٢٧١/١)، وصححه على شرطهما، وسكت عنه الذهبي، وحسنه الألباني في «صفة الصلاة» (ص ١٥٣).

(٣) أبو داود (٨٥٠)، والترمذي (٢٨٤)، وابن ماجه (٨٩٨)، والحاكم (٢٧١/١)، وصححه وسكت عنه الذهبي. وحسنه النووي في «الأذكار» (ص ٥٦). لكنه من رواية كامل أبي العلاء، وقد تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده. وقد نقل الترمذي في هذا الموضع عن الشافعي وأحمد وإسحاق أنهم يرون أن هذا الدعاء جائز في المكتوبة والتطوع.

(٤) أبو داود (٩٩٢)، (٨٣٨)، والنسائي (١٨٦/٢)، وابن خزيمة (٦٢٩)

(٥) انظر: «المغني» (٢/٢١٥)، ويرى مالك والشافعي أن السنة أن ينهض معتمدًا على يديه لحديث مالك بن الحويرث: (أنه ﷺ لما رفع رأسه من السجدة الثانية استوى قاعدًا ثم اعتمد على الأرض) أخرجه النسائي (١٨٦/٢). ولعل ذلك محمول على أنه كان منه ﷺ لمشقة القيام عليه لضعفه وكبره، وبهذا تجتمع الأدلة، وهو قول صاحب «المغني» (٢/٢١٤).

خفيفة كهيئة الجلوس بين السجدين - إلا إن فعلها إمامه، وإلا نهض لثلاث يخالفه (١).

٩ - ثم يصلي الركعة الثانية كالأولى، سوى تكبيرة الإحرام والاستفتاح، ولا يستعيد للقراءة في الركعة الثانية؛ لأن الصلاة جملة واحدة، إلا إذا لم يتعوذ في الركعة الأولى لكونه أدرك الإمام راعيًا، فيتعوذ إذا قام للقراءة، أما البسمة فتُسَنُّ في كل ركعة؛ لأنها تستفتح بها السورة (٢).

١٠ - فإذا فرغ من الركعة الثانية جلس للشهادة الأول كجلوسه بين السجدين، ويضع يديه على فخذه، ويقبض الخنصر والبصير، ويحلق حلقة بالإبهام مع الوسطى، أو يضم الخنصر والبصير والوسطى، ويضم إليها الإبهام، وتبقى السبابة مفتوحة، أما اليسرى فهي مبسوطة، مضمومة الأصابع، وأطرافها إلى القبلة (٣)، ويشير بسبابته (٤).

ثم يقرأ التشهد، وله صيغ متعددة، وبأي تشهد تشهد مما صح عن النبي ﷺ جاز (٥)، فإن تشهد بنوع مرةً وبنوع مرةً أخرى فهو أفضل. ومن ذلك: «التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله» (٦).

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤٥٢/٢٢)، «الشرح الممتع» (١٩٢/٣). وفي جلسة الاستراحة خلاف بين أهل العلم؛ فمنهم من قال: إنها سنة، ومنهم من قال: إنها تشرع عند الحاجة، وهو الذي اختاره ابن قدامة وابن القيم. فانظر: «المغني» (٢١٣/٢)، و«زاد المعاد» (٢٤٠/١).

(٢) «المغني» (٢١٥/٢). (٣) مسلم (٥٧٩) (٥٨٠).

(٤) أبو داود (٧٢٦)، والنسائي (١٢٦/٢)، وابن الجارود (٢٠٨)، وابن خزيمة (٣٥٥، ٣٥٦)، وإسناده صحيح، وانظر: «زاد المعاد» (٢٣٨/١)، و«فتاوى ابن باز» (١٨٥/١١).

(٥) «المغني» (٢٠٢/٢)، «صفة الصلاة» للألباني (ص ١٦١).

(٦) البخاري (٨٣٥)، ومسلم (٤٠٢).



فإن فرغ المأموم من هذا التشهد قبل قيام إمامه إلى الركعة الثالثة، فإنه يقرأ بقية التشهد، وهو قوله: (اللهم صل على محمد... إلخ، لا سيما إن كان الإمام يكمل التشهد، فإن المأموم يكمله؛ لأنه تابعٌ لإمامه<sup>(١)</sup>، ولأن الصلاة ليس فيها سكوتٌ إلا حالَ قراءة الإمام، كما تقدم.

١١ - فإذا فرغ من التشهد الأول نهض إلى الثالثة، كما تقدم في صفة النهوض من السجود إلى الركعة الثانية، فإذا اعتدل رفع يديه - كما فعل عند تكبيرة الإحرام - ويصلي الركعة الثالثة - إن كانت الصلاة ثلاثيةً - والرابعة - إن كانت رباعيةً - كالركعة الثانية، إلا أنه لا يجهر بالقراءة، ويقتصر على قراءة الفاتحة<sup>(٢)</sup>. وإن قرأ أحياناً شيئاً مع الفاتحة فهذا قد ثبت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup>، لا سيما إن كان مأموماً وفرغ من الفاتحة قبل أن يركع إمامه، لما تقدم<sup>(٤)</sup>.

١٢ - وفي آخرها يجلس للتشهد الأخير متوركاً، وصفته: أن يفرش رجله اليسرى، ويخرجها عن يمينه، وينصب اليمنى، جاعلاً مقعده على الأرض<sup>(٥)</sup> أو يفرش قدميه كليهما، ويخرجهما من الجانب الأيمن<sup>(٦)</sup>. أو يفرش اليمنى ويدخل اليسرى بين فخذ الرجل اليمنى وساقها<sup>(٧)</sup>، والأفضل أن يفعل هذا تارةً، وهذا تارةً، كما تقدم. والمرأة كالرجل في ذلك<sup>(٨)</sup>.

ثم يقرأ التشهد الأخير كالأول، ويزيد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وقد وردت بالفاظ متعددة<sup>(٩)</sup>، ثم يتعوذ قائلاً: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب

(١) انظر: «صفة الصلاة» للألباني (ص ١٦٤).

(٢) البخاري (٧٧٦)، ومسلم (٤٥١).

(٣) انظر: «منحة العالم» (٨٢/٣) ط: الرابعة.

(٤) مسلم (٤٥٢). (٥) البخاري (٨٢٨).

(٦) أبو داود (٩٦٥)، والترمذي (٣٠٤) وقال: (حديث حسن صحيح).

(٧) مسلم (٥٧٩) وقد نوزع في ثبوت هذه الصفة.

(٨) «الشرح الممتع» (٣/٣٠١). (٩) «صفة الصلاة» (ص ١٦٤).

جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شرّ فتنة المسيح الدجال»<sup>(١)</sup>. ثم يدعو بما شاء من أمور دينه ودنياه، ومن الوارد: «اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»<sup>(٢)</sup>، «اللهم اغفر لي ما قدّمتُ وما أخّرتُ، وما أسررتُ وما أعلنتُ، وما أسرفتُ، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدمُ وأنت المؤخّرُ، لا إله إلا أنت»<sup>(٣)</sup>.

ثم يسلم عن يمينه قائلاً: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره كذلك، ويبالغ في الالتفات حتى يرى بياض خده<sup>(٤)</sup>.

واعلم أن ما يدركه المأموم المسبوق هو أول صلاته، وما يقضيه بعد سلام إمامه هو آخرها، وهذا هو الراجح من قولي أهل العلم، لقوله ﷺ: «إذا سمعتمُ الإقامة، فامشوا إلى الصلاة، وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا»<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا، فالمصلي مأمور بالنية وتكبيرة الإحرام أول ما يدخل مع إمامه، وإذا أدرك مع الإمام ركعةً من ثلاثية أو رباعية جلس للشهد الأول بعد أول ركعة يقضيها، وإذا أدرك ركعة ثم قام يأتي بالثانية قرأ الفاتحة وسورة، ثم يصلي الباقيتين بالفاتحة فقط<sup>(٦)</sup>.

أما صفة صلاة المريض، فإن كان يصلي على الأرض، فإن استطاع القيام صلى قائماً، فإن عجز صلى قاعداً، على أي صفة كان، فإن عجز عن القعود صلى على جنبه الأيمن أو الأيسر، فإن تساوى فالأيمن أفضل،

(١) البخاري (٨٣٥)، ومسلم (٥٨٨).

(٢) البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥). (٣) مسلم (٧٧١).

(٤) أبو داود (٩٩٦)، والترمذي (٢٩٥)، والنسائي (٥٢/٣)، وابن ماجه (٩١٤) وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح).

(٥) تقدم تخريجه (ص ٦٥).

(٦) انظر: «القواعد» لابن رجب (٢٧٠/٣).

وقد دل على ذلك حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «صلَّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب» <sup>(١)</sup> فإن لم يستطع صلى مستلقياً على ظهره، ورجلاه إلى القبلة، ويومئ بالركوع والسجود.

فإن كان المريض يصلي على كرسي، فإن استطاع أن يأتي بتكبيرة الإحرام قائماً فعل، وإلا كبر وهو جالس، ويومئ بالركوع والسجود، ويكون إيماء السجود أخفض من الركوع، اعتباراً بالأصل، ويكون حال جلوسه على الكرسي واضحاً يديه على ركبتيه حال الركوع، وأما في حال السجود فعليه أن يغير مكانهما، فيمسك بطرف مقعد الكرسي، فإن لم يستطع الإيماء نوى بقلبه الركوع والسجود وغيرهما.

ومن كان قادراً على القيام وعجز عن الركوع والسجود، لزمه القيام، وأوماً بالركوع وهو قائم، ثم جلس وأوماً بالسجود. ومن عجز عن الجلوس فقط، صلى قائماً وركع، فإذا أراد السجود، جلس على الكرسي، وأوماً برأسه بنية السجود، ثم اعتدل للجلوس بين السجدين <sup>(٢)</sup>.

والقاعدة في هذا: أن كل ركن أو واجب استطاعه المصلي، وجب عليه الإتيان به، وما لا يستطيعه منهما فهو فيه معذور؛ لقول الله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا لِلَّهِ مَا أَسْطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» <sup>(٣)</sup>، وقد تقدم في الكلام على تسوية الصفوف بيان مكان الكرسي لمن يصلي عليه، والله تعالى أعلم.

(١) رواه البخاري (١١١٧).

(٢) انظر: «الشرح الكبير مع الإنصاف» (١٦/٥)، «فتاوى ابن باز» (٢٤٢/١٢)، (٢٤٥)، رسالة: «تنبيه الناسي بحكم صلاة أهل الكراسي»، «مجلة الوعي الإسلامي» العدد (٥٣١) (ص ١١).

(٣) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

## الحكم الخامس عشر

### في الذكر بعد الصلاة

للذكر بعد الصلاة شأنٌ عظيم، حثَّ عليه النبي ﷺ، ورغب فيه قولاً وفعلاً، وقد دل على ذلك مجمل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠] قال ابن عباس رضي الله عنهما: (أمره أن يسبح في أدبار الصلوات كلها) (١).

قال النووي رحمه الله: (أجمع العلماء على استحباب الذكر بعد الصلاة، وجاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة في أنواع منه متعددة) (٢).  
والذكر بعد الصلاة من المواضع التي يتأكد فيها الذكر (٣). فينبغي للمسلم أن يتعلم هذه الأذكار، وأن يحرص على الإتيان بها في مواضعها، وألا تأخذه العجلة، فيتركها، فيفوته خير كثير، كما عليه كثير من الناس اليوم.

وسأذكر شيئاً من هذه الأذكار بسياق أحاديثها؛ ليكون المسلم على بصيرة من ذلك إن شاء الله تعالى، وليحرص على التقيد بالألفاظ الواردة عنه ﷺ؛ لأن ذلك أكمل في التعبّد.

روى ثوبان رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً، وقال: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت ذا الجلال والإكرام»، وفي رواية لحديث عائشة رضي الله عنها: «يا ذا الجلال والإكرام»، قيل للأوزاعي - وهو أحد رواة حديث ثوبان: - كيف الاستغفار؟ قال: تقول: أستغفر الله، أستغفر الله (٤).

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٢). (٢) «الأذكار» (ص ٦٦).

(٣) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص ٤٢١).

(٤) أخرجه مسلم (٥٩١)، وحديث عائشة رضي الله عنها (٥٩٢).

وأما زيادة لفظ (وتعاليت) بعد لفظ (تباركت) فهي، وإن كانت من ألفاظ الثناء على الله تعالى، إلا أنه لا أصل لها في هذا الموضع. والله أعلم.

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دُبر كل صلاة مكتوبة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» <sup>(١)</sup>.

وعن أبي الزبير، قال: كان ابن الزبير رضي الله عنه يقول في دبر كل صلاة حين يسلم: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن، لا إله إلا الله، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون». وقال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهللُ بهن دُبر كل صلاة <sup>(٢)</sup>.

فإن كان بعد صلاة المغرب أو الفجر هلل عشر مرات، لحديث أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من قال دبر صلاة الفجر، وهو ثاني رجله قبل أن يتكلم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، عشر مرات، كُتِبَ له عشر حسنات، ومُحِيت عنه عشر سيئات، ورُفِعَ له عشر درجات، وكان يومه ذلك في حِرْزٍ من كل مكروه، وحُرِسَ من الشيطان، ولم يَنْبَغِ لذنْب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله» <sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٤٧٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٣٧). وهذا لفظ =

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده، وقال: «يا معاذ، والله إنني لأحبك». فقال: «أوصيك يا معاذ لا تدعني في دبر كل صلاة تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» <sup>(١)</sup>.

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه كان يعلمُ بنيه هؤلاء الكلمات كما يعلمُ المعلمُ الغلمانَ الكتابة، ويقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذُ بهن دُبرَ الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من البخل، وأعوذ بك من الجبن، وأعوذ بك أن أُرَدَّ إلى أرذل العمر، وأعوذ بك من فتنة الدنيا، وأعوذ بك من عذاب القبر» <sup>(٢)</sup>.

= الترمذي، إلا قوله: «بيده الخير» فللنسائي، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب). ونقله النووي عنه في «الأذكار» (ص ٧٠) وأقره، والحديث رجاله كلهم ثقات، إلا شهر بن حوشب، فقد قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الإرسال والأوهام». ونقل الحافظ في «تهذيبه» (٤/٣٢٥) عن الترمذي عن البخاري أنه قال: (شهر حسن الحديث). وقوى أمره. وذكر ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٢١) بأنه قد وثقه قوم وضعفه آخرون، ثم قال: (ولم أسمع لمضعفيه حجة..). ثم إن الحديث ورد من عدة طرق عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم وهذا يدل على أنه حفظه.

(١) أخرجه أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (٤٥/٢)، والحاكم (٢٧٣/١) وهو حديث صحيح، كما قال النووي في «الأذكار» (ص ٦٩)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/٢٩٧)، وله شواهد تؤيده؛ فانظر: «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» للهلالي (١/٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٢٢) والمراد بدبر الصلاة: ما بعد السلام، والقول الثاني: أن دبر الصلاة ما قبل السلام. وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، كما نقله عنه ابن القيم في «زاد المعاد» (١/٣٠٥)، وانظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٢/٥١٨) وقال رحمته الله: (المناجاة والدعاة حين الإقبال والتوجه إليه في الصلاة، أما حال الانصراف من ذلك فالثناء والذكر أولى)، وتبعه على ذلك تلميذه ابن القيم، كما في «زاد المعاد» (١/٢٥٧)، وانظر: «فتاوى ابن باز» (١١/١٩٤ - ١٩٧).

وقد ورد في «الصحيحين» وغيرهما أدعية أخرى...  
ثم يبدأ المصلي بالتسبيح، وقد ورد في السنة صفات متعددة؛ ومن ذلك:

**الصفة الأولى:** أن يسبح ثلاثاً وثلاثين، ويحمد ثلاثاً وثلاثين، ويكبر ثلاثاً وثلاثين، ويقول تمام المئة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير».

ودليل ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «من سبَّح الله في دُبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين، وكبر الله ثلاثاً وثلاثين، فتلك تسعة وتسعون، وقال تمام المئة. لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ غُفِرَتْ له خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر»<sup>(١)</sup>.

**الصفة الثانية:** ما ورد في حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «مُعَقَّبَات لا يخيب قائلهن أو فاعلهن دُبر كل صلاة مكتوبة: ثلاث وثلاثون تسبيحة، وثلاث وثلاثون تحميدة، وأربع وثلاثون تكبيرة»<sup>(٢)</sup> ومعنى «مُعَقَّبَات»؛ أي: تُفعل مرة بعد أخرى في أعقاب الصلاة.

**الصفة الثالثة:** ما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «تُسَبِّحُونَ في دبر كل صلاة عشراً، وتحمدون عشراً، وتكبرون عشراً»<sup>(٣)</sup>. وفي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خَلَّتَان لا يُحصيهما رجلٌ مسلم إلا دخل الجنة، ألا وهما يسير، ومن يعمل بهما قليل: يسبح الله دُبر كل صلاة عشراً، ويحمده عشراً، ويكبره عشراً»، قال: فأنا رأيت رسول الله ﷺ يعقدها بيده، قال: «فتلك خمسون ومئة باللسان، وألف

(١) أخرجه مسلم (٥٩٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٦).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٢٩)، وانظر: «فتح الباري» (١١/١٣٤).

وخمس مئة في الميزان...» الحديث (١).

**الصفة الرابعة:** أن يسبح خمسا وعشرين، ويحمد خمسا وعشرين، ويكبر خمسا وعشرين، ويهلل خمسا وعشرين. ودليل ذلك حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أمروا أن يسبحوا دُبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين، ويحمدوا ثلاثا وثلاثين، ويكبروا أربعاً وثلاثين، فأتي رجل من الأنصار في منامه، ف قيل له: أمركم رسول الله ﷺ أن تسبحوا دُبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين، وتحمدوا ثلاثا وثلاثين، وتكبروا أربعاً وثلاثين؟ قال: نعم. قال: فاجعلوا خمسا وعشرين، واجعلوا فيها التهليل، فلما أصبح أتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال: «اجعلوها كذلك» (٢).

والأفضل أن يأتي المصلي بهذه الصفة تارة، وبهذه تارة أخرى، لما تقدم في العبادات الواردة على صفات متعددة.

والأفضل أن يكون عد التسبيح بالأنامل - وهي الأصابع - لدلالة السنة على ذلك - كما سيأتي إن شاء الله - وقد درج على ذلك الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان إلى يومنا هذا - والله الحمد - وهو أولى من استعمال السبحة ونحوها، فإنه أقرب إلى الإخلاص، وأبعد عن الرياء، وأدعى إلى حضور القلب، ثم إن من أهل العلم من قال: يعقد التسبيح بيده اليمنى، لرواية أبي داود (٣)، ومنهم من قال: يعقده بكلتا يديه

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٦٥)، والترمذي (٣٤٨٦)، والنسائي (٧٤/٣)، وابن ماجه (٩٢٦)، وأحمد (٤٠/١١) كلهم من طريق عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، وإسناده صحيح. ومعنى: «خَلَّتَان»؛ أي: خصلتان. ومعنى: «خمسون ومئة باللسان»؛ أي: في يوم وليلة، ومعنى «وَأَلْف وخمس مئة في الميزان»؛ أي: لقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ﴾.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤١٣)، والنسائي (٧٦/٣)، وأحمد (١٨٤/٥، ١٩٥)، والحاكم (٢٥٣/١). وقال الترمذي: (هذا حديث صحيح). وصححه الحاكم. وسكت عنه الذهبي، وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند النسائي (٧٦/٣). وسنده حسن.

(٣) ورد عند أبي داود (١٥٠٢) من طريق محمد بن قدامة، حدثنا عثمان، عن =



لَمَّا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعْقِدُهَا بِيَدِهِ) قَالُوا: وَلَفْظُ: «اليد» لِلْجِنْسِ، فَيُرَادُ بِهِ: الْيَدَانِ، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: (وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعْقِدُهَا هَكَذَا) وَعَدَّ بِأَصَابِعِهِ. وَعَنْ يُسَيْرَةَ - وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ - قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، عَلَيْكُنَّ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ، وَلَا تَغْفُلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ، وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ؛ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ» <sup>(١)</sup>.

وَيُسَنُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لَمَّا وَرَدَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ - حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ - كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ <sup>(٢)</sup>.

= الأعمش، عن عطاء بن السائب، عن أبيه به، بلفظ: «بيمينه». وهي لفظة تفرَّد بها محمد بن قدامة - شيخ أبي داود - مخالفاً بذلك بقية الرواة الآخذين عن عثمان الذين رووا الحديث أمثال: شعبة وسفيان الثوري وإسماعيل بن عليه، وغيرهم ممن هم جبال في الحفظ والإتقان، وكلهم لا يذكرون لفظة «بيمينه». وعليه فهي شاذة غير محفوظة؛ لأن قاعدة المحدثين أنه إذا اتحد مخرج الحديث امتنع الحمل على التعدد، وهذا الحديث متَّحدُ المخرج - كما تقدم - ومثل هذه الزيادة لا تقبل إذا خالف الراوي من هم أكثر منه عدداً، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، وكلا الأمرين موجود هنا، ولو كانت هذه اللفظة محفوظة لما غفل عنها الجمهور من رواة الحديث، يقول شيخ المفسرين الحافظ محمد بن جرير الطبري رحمته الله: (والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة، فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحقَّ بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم).

\* **انظر:** «تفسير الطبري» (٥٦٦/٩) تحقيق: محمود شاكر، «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٦٩١/٢)، «فتاوى ابن باز» (١٨٦/١١ - ١٨٧)، رسالة: «لا جديد في أحكام الصلاة» (ص ٥٣).

(١) أخرجه أبو داود (١٥٠١)، والترمذي (٣٦٣٥)، وأحمد (٣٥/٤٥)، وحسنه الحافظ في «تتائج الأفكار» (٨٧/١)، والألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٢) أخرجه البخاري (٨٤١)، ومسلم (٥٨٣)، وانظر: رسالة: «تحقيق الكلام في =

والأصل أن كل مصلٍّ يذكر الله تعالى بنفسه، وأمَّا الذِّكْرُ الجماعي على صوت واحد بعد التسليم من الصلاة، فهذا وصف يحتاج إلى دليل من كتاب أو سنة؛ لأنه وصف يتعلق بعبادة، والعبادات مبناهَا على التوقيف والاتباع، لا على الإحداث والاختراع<sup>(١)</sup>.

وبعد الذكر يقرأ آية الكرسي: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ...﴾ إلى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ لحديث أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ آية الكرسي دُبَّرَ كُلَّ صلاة مكتوبة، لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت»<sup>(٢)</sup>، ثم يقرأ المعوذتين: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، لِمَا ورد عن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ أقرأ بالمعوذات دُبَّرَ كُلَّ صلاة<sup>(٣)</sup>.

= مشروعية الجهر بالذكر بعد السلام لابن سحمان رحمته الله.

(١) انظر: «تصحيح الدعاء» (ص ١٣٤).

(٢) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٠)، وعزاه المنذري في «الترغيب» (٢/٤٥٣) إلى ابن حبان في كتاب «الصلاة» المفرد، ولم يخرج في «صحيحه»، وهو من طريق محمد بن حمير، حدثني محمد بن زياد الألهاني، قال: سمعت أبا أمامة يقول: ... فذكره.

\* والحديث تفرد به النسائي من بين أصحاب الكتب الستة. ومحمد بن حمير وثقه ابن معين، وقال النسائي والدارقطني: (لا بأس به)، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به).

\* والحديث مروى عن محمد بن حمير من عدة طرق، وله شواهد ذكرها الألباني في «الصحيحة» (٩٧٢)، وقد صححه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/٤٥٣)، وصححه - أيضًا - ابن عبد الهادي في «المحرر» (١/١٩٨)، وابن القيم في «زاد المعاد» (١/٣٠٣)، وابن كثير في «تفسيره» (١/٤٥٤).

\* وقد ذكر ابن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات» (١/٢٤٤) فأخطأ خطأ فاحشًا، ولذا انتقده العلماء كابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/٢٩٥)، وابن عبد الهادي في «المحرر» (١/١٩٨).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٢٣)، والنسائي (٢٩٠٣) من طريق حنين بن أبي حكيم، =

وأما قراءة سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فلم يثبت فيها حديث<sup>(١)</sup>، والله أعلم.



= عن عُليِّ بن رباح، عن عقبة بن عامر مرفوعاً، وقال: (حديث حسن)، وفي بعض النسخ: (حديث غريب)، إلا أن لفظ الترمذي (بالمعذتين) بالثنية. وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦٤٥): (هذا إسناد جيد، ورجاله ثقات رجال مسلم، غير حنين بن أبي حكيم، فهو صدوق). وذكر في «الصحيحة» - أيضاً - (١٥١٤) أن يزيد بن محمد القرشي تابعه فروة عن عُلي بن رباح، به، وهذا عند أحمد (٦٣٣/٢٨ - ٦٣٤) وسنده حسن، فالحديث صحيح بهذين الطريقين.

(١) ورد بها حديث أبي أمامة رضي الله عنه - المتقدم - أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٤/٨) من طريق محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن حمير، به، وزاد: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وهي زيادة منكرة، تفرد بها محمد بن إبراهيم الحمصي - كما ذكر الطبراني - وهو متهم، كما يستفاد من «الكامل» لابن عدي (٢٨٨/٦)، و«المقتنى» للذهبي (٨٣٢) وغيرهما. وأما قول المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤٥٣/٢): (وإسناده بهذه الزيادة جيد)، وكذا قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٢/١٠) فهو مردود، لما تقدم، والله أعلم.

## الحكم السادس عشر

### في الفصل بين الفريضة والنافلة

دلّت نصوص الشريعة على أنه ينبغي لمن صلى الفريضة أن يفصل بينها وبين النافلة، ويكون الفصل إما الكلام كالأذكار المشروعة بعد الفريضة، أو التحدث مع الآخرين، أو بالتحوّل من مكان الفريضة. وأفضله أن يتحوّل إلى منزله فيصلّي فيه.

ولا فرق في استحباب الفصل بين الفريضة والنافلة بين الإمام والمأموم، ولا بين الرجل والمرأة، لعموم الأدلة.

وقد دلّ على ذلك ما ورد عن عمر بن عطاء أن نافع بن جبير أرسله إلى السائب ابن أخت نمر يسأل عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة، فقال: نعم، صليت معه الجمعة في المقصورة، فلما سلّم الإمام قمت من مقامي، فصليت، فلما دخل أرسل إليّ، فقال: لا تعدّ لِمَا فعلت؛ إذا صليت الجمعة، فلا تصلّها بصلاة حتى تكلم أو تخرج؛ فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك؛ ألا تؤصل صلاةً بصلاة حتى نتكلم أو نخرج<sup>(١)</sup>.

قال النووي: (فيه دليل لما قاله أصحابنا: إن النافلة الراجعة وغيرها يُستحبُّ أن يتحوّل لها من موضع الفريضة إلى موضع آخر، وأفضله التحوّل إلى بيته، وإلا فموضع آخر من المسجد أو غيره، ليكثر مواضع سجوده، ولتنفصل صورة النافلة عن صورة الفريضة، وقوله: «حتى نتكلم» دليل على أن الفصل بينهما يحصل بالكلام - أيضًا - ولكن بالانتقال أفضل؛ لما ذكرناه، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٨٨٣).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٤٢٠/٦).

وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ صلى العصر، فقام رجل يصلي، فرآه عمر، فقال له: اجلس، فإنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل، فقال رسول الله ﷺ: «أحسن ابن الخطاب»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: من صلى المكتوبة، ثم بدا له أن يتطوَّع فليتكلم، أو فليتمش، وليصلَّ أمام ذلك. قال: وقال ابن عباس: إني لأقول للجارية: انظري كم ذهب من الليل؟ ما بي إلا أن أفصل بينهما<sup>(٢)</sup>.

### فهذه الأدلة بينت مسألتين:

**الأولى:** أن الفصل بين الفريضة والنافلة قد يكون بالزمان، وقد يكون بالتحول من مكان إلى مكان، وقد يكون بالكلام؛ ففي الحديث الأول الفصل بالتقدم من موضع إلى موضع، وفي الثاني الفصل بالزمان، فإن الظاهر أن عمر رضي الله عنه لم يرد بالفصل فصلاً بالتقدم؛ لأنه قال له: اجلس، ولم يقل: تقدم أو تأخر<sup>(٣)</sup>، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما الفصل بالكلام كما في حديث معاوية - أيضاً - وظاهره أنه لا يحصل الفصل بالذكر بعد الصلاة، وإلا لَمَّا احتاج ابن عباس إلى مخاطبة الجارية<sup>(٤)</sup>. ويمكن أن يُحمَلَ هذا على الأكمل، والله أعلم.

وأكمل أنواع الفصل أن يتحوَّل الإنسان إلى بيته فيصلي فيه النافلة؛ لَمَّا ورد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صلُّوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٢٠٢/٣٨) بإسناد صحيح، وأخرجه أبو داود (١٠٠٧) مطولاً، ولم يذكر أنها صلاة العصر. انظر: «تنبيه القارئ» (ص ١٦٥)، للشيخ عبد الله الدويش رحمته الله.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤١٦/٢)، وابن أبي شيبة (٨٩/١) وإسناده صحيح.

(٣) انظر: «إعلام أهل العصر» (ص ١١٧).

(٤) انظر: رسالة «حكم الفصل بين الفريضة والنفل» (ص ٢١).

(٥) أخرجه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم، ولا تتخذوها قبوراً» <sup>(١)</sup>.

وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً» <sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي: (والخير الذي يُجعل في البيت بسبب التَّنْفُل فيه هو: عمارته بذكر الله، وبطاعته، وبالملائكة، وبدعائهم واستغفارهم، وما يحصل لأهله من الثواب والبركة) <sup>(٣)</sup>. اهـ.

قلت: ومن الخير الموعود به تربية أهل البيت من الصغار والنساء على محبة الصلاة والعناية بها، والقيام بها على أكمل الوجوه.

**المسألة الثانية مما دلت عليه أحاديث هذا الحكم:** أن فيها إشارة إلى الحكمة من الأمر بالتحول من مكان الفريضة أو الكلام بعدها، وهي الفصل بين الفريضة والنافلة والتمييز بينهما <sup>(٤)</sup>.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (والسنة أن يفصل بين الفرض والنفل في الجمعة وغيرها، كما ثبت عنه في الصحيح أنه ﷺ نهى أن تُوصَلَ صلاةٌ بصلاةٍ، حتى يفصل بينهما بقيام أو كلام، فلا يفعل ما يفعله كثير من الناس؛ يصل السلام بركعتي السنة، فإن هذا ركوبٌ لنهي النبي ﷺ.

وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض، كما يُمَيِّز بين العبادة وغير العبادة.

ولهذا استُحِبَّ تعجيل الفُطور، وتأخير السُّحور، والأكل يوم الفطر

(١) أخرجه البخاري (٤٣٢)، ومسلم (٧٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٧٧٨). (٣) «المفهم» (٢/٤١١).

(٤) «إعلام الموقعين» (٣/١٥٩).

قبل الصلاة، ونُهي عن استقبال رمضان بيوم أو يومين. فهذا كله للفصل بين المأمور به من الصيام وغير المأمور به، والفصل بين العبادة وغيرها، وهكذا تميز الجمعة التي أوجبها الله من غيرها.

وأيضاً، فإن كثيراً من أهل البدع - كالرافضة وغيرهم - لا ينوون الجمعة، بل ينوون الظهر، ويظهرون أنهم سلموا وما سلموا، فيصلون ظهراً، ويظن الظان أنهم يصلون السنة، فإن حصل التمييز بين الفرض والنفل كان في هذا منع لهذه البدعة<sup>(١)</sup>.

وما ذكره الشيخ رحمه الله موجود الآن، لا سيما في الحرمين الشريفين، حيث ترى العدد الكثير من المصلين بمجرد السلام ينهضون لأداء السنة البعدية، ولا ريب أن هذا ارتكاب للنهي، وقد يكون فيهم من أهل البدع، كما ذكر رحمه الله.

وقد ذكر العلماء حكمة أخرى، وهي تكثير مواضع العبادة، نسب ذلك الشوكاني إلى البخاري والبخاري<sup>(٢)</sup>؛ لأن مواضع العبادة تشهد للعابد، أخذاً من عموم قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]؛ أي: إن الأرض تبكي على صاحب الطاعة<sup>(٣)</sup>، وكذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]؛ أي: تشهد على العاملين بما عملوا على ظهرها، من خير وشر، فإن الأرض من جملة الشهود الذين يشهدون على العباد بأعمالهم<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.



(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠٢/٢٤ - ٢٠٣).

(٢) «نيل الأوطار» (٣/٢٢٤).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٧/٢٣٩).

(٤) «تفسير ابن سعدي» (٥/٤٤٥).

## الحكم السابع عشر

### من دخل المسجد وقد فاتته الصلاة فوجد من يصليّ صلىّ معه

من دخل المسجد وقد فاتته الجماعة، فإما أن يجد من يصلي، أو لا، فإن وجد جماعة يصلون صلى معهم، وإن وجد منفردًا يصلي تلك الصلاة بأمانة دخل معه، وصار الأول إمامًا للثاني، فتصح نية الإمامة في أثناء الصلاة؛ بدليل حديث ابن عباس رضي الله عنهما عندما بات عند خالته ميمونة، فقام الرسول ﷺ يصلي من الليل، فقام معه عن يساره، فجعله عن يمينه <sup>(١)</sup>. ففيه إشارة إلى أنه ﷺ نوى الإمامة في أثناء الصلاة <sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: (فيه ردّ على من لم يُجزّ للمصلي أن يؤم أحدًا إلا أن ينوي الإمامة مع الإحرام؛ لأن النبي ﷺ لم ينو إمامة ابن عباس، وقد قام إلى جنبه فأتّم به، وسلك رسول الله ﷺ سنة الإمامة؛ إذ نقله عن شماله إلى يمينه) <sup>(٣)</sup>.

وهناك أدلة أخرى تفيد اقتداء الصحابة رضي الله عنهم بالنبي ﷺ، ولم ينو الإمامة من أول الصلاة، فأتّم بهم، ولم ينكر عليهم، فدلّ على أن نية الإمامة ليست شرطًا.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله: (ولا فرق بين الفريضة والنافلة؛ لأن الأصل التسوية بينهما في الأحكام، إلا ما خصّه الدليل، ولا مخصص هنا فيما أعلم، والله أعلم) <sup>(٤)</sup>.

(١) هذا قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري (٦٩٩) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٧٦٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٩٢/٢). (٣) «التمهيد» (٢١٠/١٣).

(٤) انظر: تعليق الشيخ على «فتح الباري» (١٤/٣).



فإن لم يجد أحدًا يصلي طلب من الحاضرين أن يصليَ أحدهم معه؛  
 لحديث أبي سعيد الخدري : أن رسول الله ﷺ أبصر رجلًا يصلي وحده،  
 فقال: «ألا رجلٌ يتصدَّقُ على هذا فيصلي معه»؟ فقام رجل فصلى  
 معه (١) . .

وعموم الحديث يفيد أن المصلي مع الجماعة يصلي مع هذا المتأخر  
 ولو كانت المغرب أو الفجر أو العصر، وسأذكر ذلك، إن شاء الله (٢) .

أو يخرج إلى مسجد آخر، فيصلي فيه إذا كان يطمع في إدراك  
 جماعته، وقد ورد في صحيح البخاري أن الأسود بن يزيد النخعي - أحد  
 كبار التابعين - كان إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر.

وقد أورد البخاري رحمه الله هذا الأثر في باب «فضل صلاة الجماعة»،  
 وبيّن الحافظ ابن حجر أن البخاري قصد بإيراده في هذا الباب أن الفضل  
 الوارد في صلاة الجماعة مقصورٌ على من جَمَعَ في المسجد، دون من  
 جَمَعَ في بيته - مثلاً -؛ لأن التجميع لو لم يكن مختصًا بالمسجد لجَمَعَ  
 الأسود في مكانه، ولم ينتقل إلى مسجد آخر؛ لطلب الجماعة (٣) .

فينبغي لمن فاتته الجماعة في مسجده أن يحرص على تحصيل ثوابها  
 ولو في مسجد آخر؛ لا سيما إذا كان قريبًا من منزله لا يشقُّ عليه، وفي  
 وقتنا هذا كثرت المساجد في الأحياء، وقد يكون هناك فارق في وقت  
 الإقامة بين مسجد ومسجد، مما يكون سببًا في إدراك الصلاة في مسجد  
 آخر. وقد مضى شيء من هذا في أول الكتاب، والله الموفق.



(١) المرجع السابق. والحديث أخرجه أبو داود (٥٧٤) وإسناده صحيح.

(٢) انظر: «الحكم التاسع عشر». (٣) انظر: «فتح الباري» (١٣١/٢).

## الحكم الثامن عشر

### إقامة جماعة غير معتادة لمن فاتتهم الصلاة

إذا دخل المصلي المسجد، فوجد الإمام قد فرغ من الصلاة، أو في التشهد - كما مضى - فإن له أن يقيم جماعةً ثانية هو ومن معه، ولا حرج في ذلك إن شاء الله تعالى، لكن لا ينبغي للجماعة الثانية أن يصلوا إذا وجدوا الإمام في التشهد إلا بعد أن تنتهي الجماعة الأولى التي مع الإمام الراتب؛ لئلا تجتمع جماعتان في مسجد، سواء أكانت الجماعة الثانية مع الأولى في مكان واحد من المسجد، أم لا؛ لئلا يكون ذلك افتياتاً<sup>(١)</sup> على الإمام.

واعلم أن من تأمل مصادر الشريعة ومواردها، وما اشتملت عليه من المصالح والرغبة في الاجتماع والائتلاف، وعدم التفرق والاختلاف؛ علم أن إقامة جماعة ثانية غير معتادة أولى من تفرقهم وصلاة كل واحد منهم منفرداً<sup>(٢)</sup>.

وقد دلت نصوص الشريعة على هذا، وسأذكر - بعون الله - بعض هذه الأدلة، وشيئاً من كلام أهل العلم في هذه المسألة المهمة:

فعن أبي بن كعب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «... إن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله ﷻ»<sup>(٣)</sup>.

(١) افتات عليه في الأمر: حكم، وكل من أحدث دونك شيئاً فقد افتات عليك فيه. «اللسان» (٦٩/٢).

(٢) انظر: «فتاوى ابن باز» (١٦٥/١٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٥٤)، والنسائي (١٠٤/٢)، وأحمد (١٨٨/٣٥ - ١٨٩) والحاكم (٢٤٧ - ٢٥٠)، وإسناده حسن، وقد تكلم الحاكم على أسانيده، ثم قال: (وقد حكم أئمة الحديث: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم لهذا الحديث بالصحة) وقد نقل ابن الملقن هذا عن الحاكم، ونقل =

فدل الحديث بعمومه على أن من صلى مع رجل فهو أركى من صلاته منفردًا، فيدخل في ذلك إقامة جماعة ثانية لمن فاتتهم الجماعة مع الإمام الراتب.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ أبصر رجلًا يصلي وحده، فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا، فيصلّي معه؟» فقام رجل فصلّي معه <sup>(١)</sup>.

وقد بَوَّب ابنُ خزيمة على هذا الحديث، فقال: «باب الرخصة في الصلاة جماعة في المسجد الذي قد جُمِعَ فيه ضدُّ قولٍ من زعم أنهم يصلون فُرَادَى إذا صلى في المسجد جماعة مرة» <sup>(٢)</sup>.

قال البغوي: (ففيه دليل على أنه يجوز لِمَن صلى في جماعة أن يصلّيها ثانيًا مع جماعة آخرين، وأنه يجوز إقامة الجماعة في مسجد مرتين، وهو قول غير واحد من الصحابة والتابعين) <sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الجماعة تفضلُ صلاةَ الفذِّ بسبع وعشرين درجة» <sup>(٤)</sup>.

فهذا الحديث نصٌّ صريح في فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد، ولم يَرِدْ تقييد ذلك بألا تكون جماعةً ثانية، بل جاء مطلقًا في فضل صلاة الجماعة، والرجل مع الرجل جماعة؛ لأن الرسول ﷺ جعل التضعيف لغير الفذِّ، فعلم أن ما زاد على الفذِّ فهو جماعة، فإذا أقام رجلان جماعةً ثانية حصل لهما التضعيف - إن شاء الله - لهذا الحديث، والله أعلم. ولقد كان السلف الصالح من هذه الأمة أفهمَ منّا لمدارك النصوص،

= تصحيحه - أيضًا - عن العقيلي، وانتهى هو إلى صحته، انظر: «البدْر المنير» (١٢/١١ - ١٧) وله شواهد تؤيد معناه.

(١) تقدم تخريجه قبل هذا الحكم. (٢) «صحيح ابن خزيمة» (٥٧/٣).

(٣) «شرح السنة» (٤٣٨/٣)، وانظر: «المجموع» (٢٢٢/٤)، «فتح الباري» لابن رجب (٨/٦).

(٤) أخرجه البخاري (٦١٩)، ومسلم (٦٥٠).

وأعلم بمقاصد الشرع، فجاء عن عدد منهم إقامة جماعة ثانية في مسجد قد صَلَّى فيه، حين فاتتهم الجماعة الأولى.

فقد ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه دخل المسجد وقد صَلَّوا فَجَمَعَ بعلقمة ومسروق والأسود <sup>(١)</sup>.

وجاء أنس رضي الله عنه إلى مسجد قد صَلَّى فيه فأذن وأقام، وصلى جماعة <sup>(٢)</sup>.

وعن ابن جريج: قلت لعطاء: نَفَرُ دخلوا مسجد مكة خلاف الصلاة - أي: بعد الصلاة - ليلاً أو نهاراً أيؤمُّهم أحدهم؟ قال: نعم، وما بأس ذلك؟ <sup>(٣)</sup>.

وهناك آثارٌ وأقوالٌ أخرى تفيد جواز ذلك <sup>(٤)</sup>، وفيما ذَكَرَ كفاية، إن شاء الله.

وأما ما ورد عن السلف من كراهية جماعة ثانية وأنهم يصلون فرادى، فلعله محمولٌ علي ما إذا اعتاد أناسُ إقامة جماعة دائمة في مسجد له إمام راتب، يصلُّون وحدهم، ويخرجون وحدهم، فهذا لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى تفريق الكلمة، والقضاء على وحدة المسلمين واجتماعهم، كما أنه سببٌ لاختلاف القلوب، والتهاون بالصلاة مع الإمام، ولئلا يرغب رجال عن إمامة رجل فيجدون غيره إماماً، فيؤدِّي ذلك إلى تقليل الجماعة مع الإمام الراتب، وهذا ممنوع <sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٣/٢). قال في «بلوغ الأمانى» (٣٤٤/٥) (إسناده صحيح).

(٢) أخرجه البخاري تعليقاً (١٣١/٢) (الفتح). قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٢٧٧/٢) (هذا إسناده صحيح موقوف). اهـ. وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٢١/٢)، وعبد الرزاق (٢٩١/٢).

(٣) «المحلى» لابن حزم (٢٣٧/٤، ٢٣٨).

(٤) المصدر السابق، وانظر: «فتاوى ابن باز» (١٦٥/١٢ - ١٧٣)، و«فتاوى ابن عثيمين» (٩٣/١٥).

(٥) انظر: «الأم» للشافعي (١٨٠/١).

ولا ريب أن إقامة جماعة ثانية بصفة دائمة لم يكن في عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنَّما حدث ذلك فيما بعد، فيكون من البدع، كما نصَّ على ذلك جَمْعُ من أهل العلم؛ منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله (١).

ومن الملحوظ أن إقامة جماعة ثانية لا يكون في الغالب من قوم كثر، بل يصلي واحد بمثله أو باثنين أو ثلاثة، ولا أظن أن أحداً منهم يجري على باله تفريق الكلمة، أو التأخر عن الجماعة مع الإمام الراتب، ثم إنَّ مثل هذه الجماعة إنَّ وُجِدَتْ في مساجدنا، فهي في الغالب من عابري سبيل ليسوا من جماعة هذا المسجد الذي صلَّوا فيه. ويكثر ذلك في المساجد التي على الشوارع العامة أو في الأسواق، فالقول بجواز الجماعة الثانية على الصفة المذكورة وجيه، لما ذكر. والله أعلم.

أمَّا ما يقع في المساجد التي على ظهر الطريق ممَّا ليس فيه مؤذن راتب، ولا إمام معلوم، فيصلِّي فيه المارة جماعة جماعة، فهذا لا محذور فيه؛ لأنه ليس فيه المعنى الذي تقدَّم من تفرق الكلمة، وأن يرغب رجال عن إمامة رجل، فيجدون غيره إماماً. قال النووي: (إذا لم يكن للمسجد إمام راتب، فلا كراهة في الجماعة الثانية والثالثة بالإجماع) (٢).

وقد استدل المانعون من إقامة جماعة ثانية في المسجد بحديث أبي بكرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة، فوجد الناس قد صلَّوا، فمال إلى منزله، فجَمَعَ أهله فصلَّى بهم (٣).

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٥٨).

(٢) «المجموع» (٤/٢٢٢).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٤/٥). وقال: «لم يرو هذا الحديث عن خالد الحذاء إلا أبو مطيع معاوية بن يحيى، ولا يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد». قال في «التقريب»: «معاوية بن يحيى الطرابلسي، أبو مطيع، ... صدوق له أوهام»، وانظر: «مجمع الزوائد» (٢/٤٥).

ووجه الدلالة على المنع: أن الجماعة الثانية لو كانت مشروعة بلا كراهة لصلى النبي ﷺ في المسجد، ولما اختار بيته على جماعة المسجد.

والجواب عن ذلك من وجهين:

**الأول:** أن أحاديث فضل صلاة الجماعة أكثر وأقوى سنداً من هذا الحديث، فإنه مختلف في صحته، وللعلماء فيه كلام. وقد ذكره الهيثمي، ثم قال: (رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات). وهذا لا يعني صحة الحديث، ولا أنه حسن، على أن في سنده أبا مطيع معاوية بن يحيى، وهو متكلم فيه، بل إن الحافظ الذهبي لما ترجمه ذكر له أحاديث مناكير، ومنها هذا <sup>(١)</sup> وقال الحافظ ابن رجب: (معاوية بن يحيى لا يُحتج به) <sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** على فرض صحة الحديث، فليس فيه دلالة على المنع، **لأمور ثلاثة:**

**الأول:** أن الحديث ليس بنص على أنه ﷺ جَمَعَ أهله فصلى بهم في المنزل، بل يحتمل أن يكون صلى بهم في المسجد، ويكون ميله إلى منزله لجمع أهله لا للصلاة فيه.

**الثاني:** لو سلمنا أنه صلى بهم في المنزل، فإنه لا يثبت منه كراهة جماعة ثانية في المسجد، بل غاية ما يفيد أنه لو جاء رجل إلى مسجد قد صلي فيه، فله أن لا يصلي فيه، بل يذهب إلى بيته ويصلي بأهله، وأما أنه لا يجوز له أن يصلي في ذلك المسجد بالجماعة، أو يكره له ذلك، فلا دلالة للحديث عليه.

**الثالث:** لو ثبت من هذا الحديث كراهة تكرار الجماعة؛ لأجل أنه ﷺ لم يصل في المسجد، فلاخر أن يستدل به على كراهة الصلاة فرادى؛ لأنه ﷺ لم يصل في المسجد لا منفرداً ولا بالجماعة، وعليه فالرسول ﷺ ترك فضل المسجد النبوي ولم يصل فيه منفرداً، وهم

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/١٣٩، ١٤٠). (٢) «فتح الباري» (٦/٨).

يقولون: لو كانت الجماعة الثانية مشروعة بلا كراهة لَمَا ترك فضل المسجد النبوي (١).

وإذا كان الحديث بهذه الاحتمالات، فكيف يُؤخَذُ به ويترك ما هو أوضح دلالةً وأقوى سنداً؟ على أن المنع من إقامة جماعة ثانية قويٌّ فيمن اعتاد التخلُّفَ عَنِ الجماعة، وصار ديدنه إقامة جماعة ثانية. والله أعلم.



(١) انظر: «تحفة الأحوذى» (٩/٢) وما بعدها.

## الحكم التاسع عشر

### من صَلَّى ثم دخل مسجداً صَلَّى معهم

من آداب دخول المساجد أنَّ من دخل مسجداً فوجدهم يصلون وهو قد صَلَّى، فإنه يُشَرِّعُ له أن يصلي معهم، إدراكاً لفضل الجماعة، سواء أكان الوقت وقت نهْي أم لا، وتكون له نافلة؛ لقوله ﷺ: «صَلِّ الصلاة لوقتها، فإن أدركتكَ الصلاة معهم فصل، ولا تقل: إني قد صليت فلا أصلي»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: (وفي هذا الحديث: أنه لا بأس بإعادة الصبح والعصر والمغرب كباقي الصلوات؛ لأن النبي ﷺ أطلق الأمر بإعادة الصلاة، ولم يفرق بين صلاة وصلاة، وهذا هو الصحيح في مذهبنا، ولنا وجه أنه لا يعيد الصبح والعصر؛ لأن الثانية نفل، ولا تنفل بعدهما، ووجه أنه لا يعيد المغرب؛ لثلاث تصير شفعاً، وهو ضعيف)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن رشد: (والتمسك بالعموم أقوى)<sup>(٣)</sup>.

وعن يزيد بن الأسود العامري، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته إذ هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه، قال: «عليَّ بهما»، فأتني بهما ترعد فرائضهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟»، قالا: يا رسول الله! إنا قد صلينا في رحالنا، قال: «فلا تفعلنا، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم؛ فإنها لكما نافلة»<sup>(٤)</sup>.

قال الترمذي: (وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول سفيان

(١) أخرجه مسلم (٦٤٨). (٢) «شرح النووي» (١٥٤/٥).

(٣) «بداية المجتهد» (١٧٩/١).

(٤) تقدم تخريجه في الكلام على تحية المسجد وقت النهي.



الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق؛ قالوا: إذا صلى الرجل وحده ثم أدرك الجماعة، فإنه يعيد الصلوات كلها في الجماعة، وإذا صلى المغرب وحده ثم أدرك الجماعة، قالوا: فإنه يصليها معهم ويشفع بركعة، والتي صلى وحده هي المكتوبة عندهم<sup>(١)</sup>.

قال السندي: (وقوله: «فصليا معهم»: هذا تصريح في عموم الحكم في أوقات الكراهة أيضاً، ورافع عن تخصيص الحكم بغير أوقات الكراهة؛ لاتفاقهم على أنه لا يصح استثناء المورد من العموم، والمورد صلاة الفجر). اهـ<sup>(٢)</sup>.

وقال شارح «سنن أبي داود»: (وظاهر الحديث حجة على من منع عن شيء من الصلوات كلها، ألا تراه عليه الصلاة والسلام يقول: «إذا صلى أحدكم في رحله، ثم أدرك الإمام ولم يصل، فليصل معه»؟ ولم يستثن صلاة دون صلاة)<sup>(٣)</sup>.

وقد أفتى بمقتضى ذلك إمام السنة أحمد بن حنبل رحمته الله قال أبو داود: سمعت أحمد قال له رجل: إذا دخلت المسجد وقد صليت العصر وأقيمت الصلاة؟ قال: صل معهم، قيل: والظهر؟ قال: والصلوات كلها، قال أبو داود لأحمد: والمغرب إذا صليتها أضيف إليها ركعة؟ قال: نعم...<sup>(٤)</sup>.

وهذه الإعادة سببها حضور الجماعة، ولا فرق بين أن يصلي الأولي وحده أو يصلي مع جماعة، ولا فرق - أيضاً - في إعادتها مع الجماعة بين ما إذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد، أو دخل المسجد وهم يصلون؛ لعموم الأدلة ولتحصيل الأجر إذا صلى مرة أخرى، ولئلا يكون قعوده

(١) «جامع الترمذي» (٤٢٦/١).

(٢) «حاشية السندي على النسائي» (١١٣/٢).

(٣) «عون المعبود» (٢٨٤/٢)، وراجع: «مجموع الفتاوى» (١٨٨/٢٣).

(٤) «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص ٤٨).

والناس يصلون ذريعةً إلى إساءة الظن به، والوقوع في عرضه، وأنه ليس من المصلين.

وظاهر قوله ﷺ في حديث يزيد: «إذا أتيتما مسجد جماعة» أنّ ذلك مختصٌّ بالجماعة التي تقام في المسجد، لا التي قد تقام في غيره، فمن حضر جماعة يصلون في منزل - مثلاً - لعذر وكان هو قد صَلَّى لم يصل معهم، فيحمل المطلق الوارد في بعض روايات الحديث على هذا المقيد، والله أعلم <sup>(١)</sup>.

قال الموفق: (إذا أعاد المغرب شفعتها برابعة، نص عليه أحمد؛ لأن هذه الصلاة نافلة، ولا يُشرع التنفل بوتر غير الوتر، فكان زيادة ركعة أولى من نقصانها؛ لئلا يفارق إمامه قبل إتمام صلاته). اهـ <sup>(٢)</sup>.

وفي هذه المفارقة مخالفة لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه» <sup>(٣)</sup>، قال ابن أبي شيبه في «مصنفه»: (باب من قال: إذا أعدت المغرب فاشفع بركعة)، وذكر آثاراً عن السلف؛ منها: عن علي رضي الله عنه قال: يشفع بركعة. يعني: إذا أعاد المغرب <sup>(٤)</sup>.

ولو قال قائل: إنه يصلي معهم المغرب، ولا يلزم أن يزيد عليها ركعة؛ لعموم الأدلة في هذه المسألة؛ لما كان ذلك بعيداً، لكنه مبني على صحة التطوع بوتر، ثم سمعت سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله يرجح القول بأن المغرب لا يُزاد عليها ركعة، بل يصلي مثل صلاة إمامه <sup>(٥)</sup>، والله أعلم.



(١) «نيل الأوطار» (١٠٧/٣). (٢) «المغني» (٥٢١/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١٤).

(٤) «المصنف» (٢٧٦/٢).

(٥) من تعليق سماحته على «الموطأ».

## الحكم العشرون

### اختلاف نية الإمام والمأموم

من أحكام دخول المسجد التي ينبغي العلم بها: أنه لا يشترط اتحاد نية الإمام والمأموم، وأنَّ اختلاف نية الإمام عن المأموم لا يمنع صحة الاقتداء، فالمفترضُ يأتُمُّ بالمتنفل، والمتنفلُ يأتُمُّ بالمفترض، والمفترضُ يقتدي بمفترضٍ آخر، فهذه ثلاث حالات:

**فالأولى:** كما لو دخل إنسان المسجد، والإمام يصلي التراويح، فله أن يصلي العشاء خلفه ركعتين، ثم يقوم فيتُمُّ ركعتين، وهذا قول الإمام الشافعي وأصحابه، ورواية عن الإمام أحمد، اختارها ابن قدامة، وشيخ الإسلام ابن تيمية، رحم الله الجميع<sup>(١)</sup>، وذلك لما ورد عن جابر رضي الله عنه: أن معاذًا رضي الله عنه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء الآخرة، ثم يرجع إلى قومه، فيصلّي بهم تلك الصلاة<sup>(٢)</sup>.

كما يدل على ذلك - أيضًا - أن الرسول صلى الله عليه وسلم صلّى بالطائفة الثانية صلاة الخوف، وهي له نافلة، فإنه صلى بطائفة وسلم، ثم صلى بطائفة أخرى وسلم<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث: «إنما جُعِلَ الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه»<sup>(٤)</sup>، فلا دليل فيه على عدم الجواز؛ لأنه محمول على الاختلاف في الأفعال

(١) «المجموع» (٢٦٩/٤)، و«المغني» (٦٧/٣)، و«مجموع الفتاوى» (٣٨٦/٢٣).

(٢) رواه البخاري (٦٦٨)، ومسلم (٤٦٥)، وانظر: «فتاوى ابن باز» (١٨١/١٢).

(٣) رواه أبو داود (١٢٤٨)، والنسائي (١٧٨/٣)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٣٢/١)، وانظر: كلام ابن القيم عليه في «تهذيب السنن» (٧١/٢).

(٤) تقدم تخريجه.

الظاهرة؛ لأن الرسول ﷺ فسّره بذلك، كما في تمام الحديث، وعلى تقدير أنه عام في اختلاف النيات والأفعال الظاهرة، فهو مخصوص بمثل حديث جابر المذكور، ولا تعارض بين العام والخاص.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (والذين منعوا ذلك ليس لهم حُجَّةٌ مستقيمة، فإنهم احتجوا بلفظ لا يدل على محل النزاع، كقوله: «إنما جُعِلَ الإمام لِيُؤْتَمَّ به، فلا تختلفوا عليه»، وبأن «الإمام ضامن»، فلا تكون صلاته أنقص من صلاة المأموم، وليس في هذين الحديثين ما يدفع تلك الحجج، والاختلاف المراد به الاختلاف في الأفعال كما جاء مفسراً...).

وقال - أيضاً -: (فقد ثبت صلاة المتنفل خلف المفترض في عدة أحاديث، وثبت أيضاً بالعكس، فعلم أن موافقة الإمام في نية الفرض أو التنفل ليست بواجبة، والإمام ضامن وإن كان متنفلاً) (١).

وقال السندي على حديث صلاة الخوف المتقدم: (ولا يخفى أنه يلزم فيه اقتداء المفترض بالمتنفل قطعاً، ولم أرَ لهم جواباً شافياً) (٢).

**وأما الصورة الثانية:** وهي متنفلٌ يقتدي بمفترض، فكما لو دخل إنسان المسجد فوجدهم يصلون، وقد كان صلى تلك الصلاة، فإنه يصلي معهم وتكون له نافلة. وتقدم بحث هذه المسألة (٣).

**وأما الصورة الثالثة:** وهي مفترضٌ يقتدي بمفترضٍ آخر، فكما لو دخل إنسان لم يصل الظهر والإمام يصلي العصر، فإنه يصلي وراء إمامه بنية الظهر، ثم بعد فراغه يصلي العصر، لوجوب الترتيب، ولا يسقط خشية فوات الجماعة (٤).

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٣٨٥، ٣٨٦).

(٢) «حاشية السندي على النسائي» (٣/١٧٨).

(٣) انظر: «المغني» (٣/٦٨). (٤) «فتاوى ابن باز» (١٢/١٨٢، ١٩١).

وكذا يجوز أن يصلي الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء خلف من يصلي الفجر، وشرط ذلك: ألا تكون إحدى الصلاتين تخالف الأخرى في الأفعال الظاهرة؛ لحديث: «فلا تختلفوا عليه»، فلا يصلي الظهر خلف من يصلي الكسوف مثلاً<sup>(١)</sup>.

وهذا قول الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ لِقِصَّةِ معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، حيث دل الحديث على أن اختلاف النية بين الإمام والمأموم لا يؤثر، فكذلك هنا، اختلاف نية الفريضة من فريضة إلى أخرى لا يؤثر، ومن منع ذلك استدللَّ بما تقدم، والجواب كما سلف، والله أعلم.



(١) انظر: «المغني» (٣/٦٩).

## الحكم الحادي والعشرون

### إذا صلى المسافر خلف المقيم أتم

إذا دخل المسجد رجلٌ مسافر، والناس يصلون صلى معهم، ولزمه الإتمام ومتابعة الإمام؛ وذلك لما ورد عن موسى بن سلمة، قال: كنا مع ابن عباس بمكة، فقلت: إنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً، وإذا رجعنا إلى حالنا صلينا ركعتين، قال: تلك سنة أبي القاسم عليه السلام <sup>(١)</sup>.

وعنه - أيضاً - قال: سألت ابن عباس: كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الإمام؟ فقال: ركعتين، سنة أبي القاسم عليه السلام <sup>(٢)</sup>.

وعن الشعبي: أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا صلى بمكة يصلي ركعتين، إلا أن يجمعه إمام فيصل فيصلاته <sup>(٣)</sup>.

وعن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يصلي وراء الإمام بمنى أربعاً، فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين <sup>(٤)</sup>.

فهذه النصوص تفيد أن المسافر إذا صلى خلف مقيم لزمه الإتمام بإجماع أهل العلم <sup>(٥)</sup> لوجوب متابعة الإمام وترك الخلاف له، وإن اعتقد المأموم أن القصر أفضل؛ لأن فضيلة الجماعة آكد، يؤيد ذلك عموم قوله عليه السلام: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه» <sup>(٦)</sup>.

لكن إذا دخل المسافر المسجد وقد صلى الإمام ركعتين من الظهر

(١) رواه أحمد (٣/٣٥٧)، وقال في «إرواء الغليل» (٢١٣) (سنده صحيح).

(٢) رواه مسلم (٥/٢٠٤). (٣) أخرجه ابن خزيمة (٢/٧٤).

(٤) رواه مالك في «الموطأ» (١/١٤٩)، وهو في «صحيح مسلم» في آخر حديث إتمام عثمان رضي الله عنه الصلاة بمنى، وفيه بيان أن المراد بالإمام: عثمان رضي الله عنه؛ لأنه أتم الصلاة بمنى (٥/٢١٠).

(٥) انظر: «المغني» (٣/١٤٦). (٦) تقدم تخريجه قريباً.

- مثلاً - فهل تجزئه الركعتان الباقيتان باعتبار أنها صلاته لو كان منفرداً أم يلزمه الإتمام؟

الجواب: يلزمه الإتمام؛ لما ورد عن أبي مجلز - واسمه: لاحق بن حُمَيد - قال: قلت لابن عمر: المسافر يدرك ركعتين من صلاة القوم - يعني: المقيمين - أتجزئه الركعتان أو يصلي بصلاتهم؟ قال: فضحك، وقال: يصلي بصلاتهم <sup>(١)</sup>.

وعلى هذا، فإذا أدرك المسافر مع المقيم ركعةً فأكثر أتم الصلاة؛ لأنه أدرك الجماعة، واقتدى بمقيم في جزء من صلاته، فَلَزِمَهُ الإتمام. أما لو صَلَّى مسافر خلف إمام يصلي التراويح، فهل تجزئه الركعتان؟ هذا مبنيٌّ على مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل.

والأظهر الجواز، لدخوله في عموم: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ»، وهذا صَلَّى ركعتين كإمامه، فلم يختلف عليه، وأما الاختلاف المنهني عنه، فهو الاختلاف في الأفعال الظاهرة، بدليل تفسيره ﷺ بعد ذلك بالأفعال الظاهرة، كما في بقية الحديث، والله أعلم <sup>(٢)</sup>.

لكن إذا أدرك المسافر أقل من ركعة - كأن يدرك إمامه في التشهد - فهل يتم أو يقصر؟ هذا مبنيٌّ على الخلاف فيما تدرك به الجماعة؛ فمن قال: تُدْرِكُ بركعة، قال: له أن يقصر؛ لأن الجماعة فاتته، فهو كمن صَلَّى منفرداً. نصَّ على ذلك الإمام أحمد، وبه قال الإمام مالك وجماعة من السلف: أنَّ من أدرك أقل من ركعة، فإنه يقصر، ومن قال: تُدْرِكُ الجماعة بإدراك التشهد قال: يُتِمُّ هذا المسافر صلاته؛ لأنه أدرك الجماعة <sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البيهقي (٣/١٥٧)، وقال في «الإرواء» (٣/٢٢) (سنده صحيح). وانظر: «فتاوى ابن باز» (١٢/٢٦٣).

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٣/٣٨٥).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٤٣).

والقول بأن الجماعة لا تُدْرَكُ إلا بإدراك ركعة هو المختار في هذه المسألة، - كما تقدم - وذلك لأن المأموم لم يدرك مع الإمام شيئاً يُحْتَسَبُ له به؛ لأن ما دون الركعة لا يُعْتَدُّ به في الصلاة، لكونه يستقبل جميع صلاته منفرداً، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: «المغني» (٣/١٤٥)، و«شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (٢/١٥٦)، و«مجموع الفتاوى» (٢٣/٣٣٠، ٣٣٣).